قواعِدُ الموصولِ عِندَ المُفَسّرين

إعداد
عمر بن عبد المجيد البيانوني

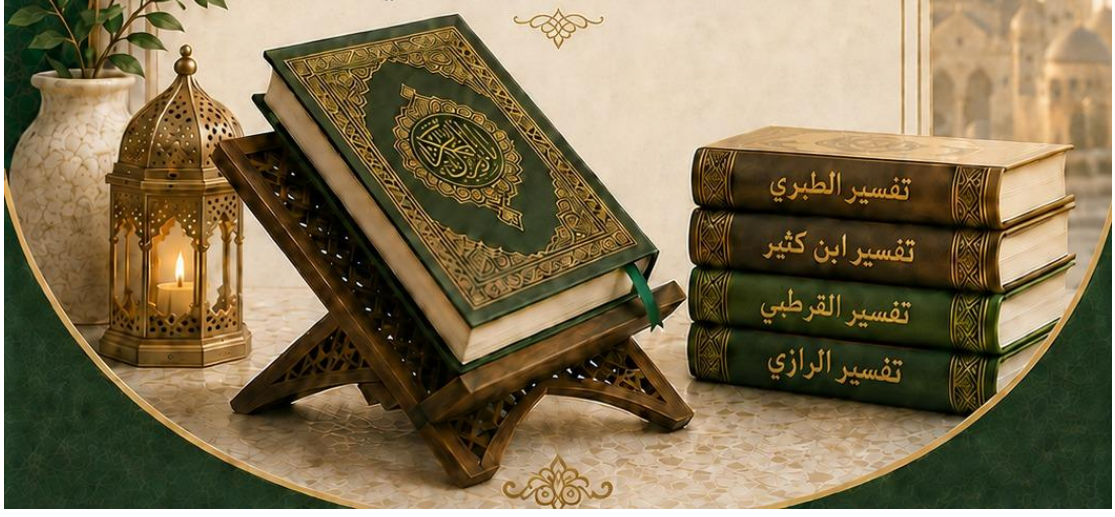

قواعدُ الموصولِ عندَ المُفَسِّرين

إعداد

عمر بن عبد المجيد البيانوني

حَقُّ الطبعِ والنشر مباحٌ لكل مَن أراد بشرط المحافظة على الأصل

جزى اللهُ خيراً كلَّ مَن أعان على نشر هذا الكتاب وتوزيعه

للتواصل مع الباحث

البريد الالكتروني:

xOMAR88x@gmail.com

بالفيس بوك:

facebook.com/OMARBIANONY

مقدمة

الحمدُ لله الذي علَّم بالقلم، علَّم الإنسانَ ما لم يعلم، والصلاةُ والسلامُ على سيِّدِ الأُمَم، وعلى آله وأصحابه الذين أناروا دياجي الظُّلَم، أما بعد.

فهذا هو الجزء الحادي عشر من سلسلة: قواعد عند المفسرين، وكان الجزء الأول: قواعد التقديم والتأخير عند المفسرين، والجزء الثاني: قواعد النفي والإثبات عند المفسرين، والجزء الثالث: قواعد الصفة والموصوف عند المفسرين، والجزء الرابع: قواعد الإضافة عند المفسرين، والجزء الخامس: قواعد العطف عند المفسرين، والجزء السادس: قواعد الإضمار والإظهار عند المفسرين، والجزء السابع: قواعد الاستفهام عند المفسرين. والجزء الثامن: قواعد الشرط عند المفسرين، والجزء التاسع: قواعد المعرفة والنكرة عند المفسرين. والجزء العاشر: قواعد الضمير عند المفسرين، وهذا هو الجزء الحادي عشر: قواعد الموصول عند المفسرين

وقد بحثت في ثنايا كتب التفسير لاستخراج القواعد التي تتعلق بالموصول عند المفسرين.

ولقد وصلت القواعد التي استخرجتُها من كلام المفسِّرين إلى خمس وعشرين قاعدة.

خطة البحث:

يشتمل البحث على فصلين:

الفصل الأول: الموصول في اللغة العربية وفيه مبحثان:

المبحث الأول: معنى الموصول في اللغة

المبحث الثاني: معنى الموصول في الاصطلاح

الفصل الثاني: قواعدُ الموصول عند المفسِّرين، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: قواعد عامة في الموصول

المبحث الثاني: قواعد في معنى الموصول

المبحث الثالث: قواعد في الموصول والصفة

.....

الفصل الثاني: قواعد الموصول عند المفسِّرين

المبحث الأول: قواعد عامة في الموصول

١. قاعدة: (لا يُفَرَّقَ بين الصِّلَةِ والمَوصولِ)

٢. قاعدة: (الصِّلَةُ لا تُقَدَّمُ عَلى المَوصولِ)

٣. قاعدة: (الصِّلَةُ لَا تعمَلُ فِي المَوصُولِ ولا فِيمَا قَبلَ المَوصُولِ)

٤. قاعدة: (الصِّلَةُ تَتَنزَّلُ مِنَ الموصولِ منزلةَ الجزءِ مِنَ الاسمِ غيرِ الموصولِ)

٥. قاعدة: (لا يجوزُ العَطفُ على الموصولِ حتَّى يَنقضي بِصِلَتِه)

٦. قاعدة: (الغَالبُ في المَوصولِ هو علمُ المخاطبينَ بِالصِّلَةِ)

٧. قاعدة: (الصِّلَةُ المُظهَرَةُ تَقُومُ مقامَ المُضمَرَةِ)

٨. قاعدة: ((ذَا) مَعَ الاستفهامِ تَتحوَّلُ إلى اسمٍ مَوصُولٍ مُبهَمٍ)

٩. قاعدة: (قَد يُحذَفُ العَائدُ إلى المَوصولِ)

١٠. قاعدة: (المَوصُولُ مِن صِيَغِ العُمُومِ)

١١. قاعدة: ((ما) الموصولةُ أعمُّ من (مَن))

١٢. قاعدة: (مَن ومَا والذي، لا يُوصَلنَ بِالأمرِ والنَّهي إلَّا بِمَا يُضمَرُ مَعَها مِن ذكرِ الخبرِ، وأنَّ لامَ القسمِ إذا جاءت مع هذه الحروفِ فلفظُ القسمِ وما أشبه لفظه مُضمَرٌ مَعَها)

١٣. قاعدة: (الظَّرفُ إذا وَقَعَ صِلَةً أوغلَ في شبهِ الفِعلِ لِاعتمادِه على الموصولِ، فعَمِلَ عملَ الفِعل)

١٤. قاعدة: ((أي) اسمٌ مَوصولٌ مُبهَمٌ مثلُ (مَا) وزِيدَت بَعدَها (مَا) لِلتَّأكِيدِ لِيصيرَ الموصُولُ شَبِيهاً بأسماءِ الشَّرطِ)

١٥. قاعدة: (قَد يُشرب (أي) مَعنَى المَوصُولِ ومَعنَى الشَّرطِ ومَعنَى الاستفهامِ ومَعنَى التَّنويهِ بِكاملٍ ومَعنَى المُعَرف بـ(أل) إذا وُصِلَ بِندائِه)

١٦. قاعدة: (الفَاءُ الدَّاخلةُ عَلى خبرِ الموصولِ لِتنزِيلِ المَوصُولِ منزلة الشَّرطِ)

المبحث الثاني: قواعد في معنى الموصول

١٧. قاعدة: (الصِّلَةُ يُؤتَى بها لِلإيضَاحِ والتَّبيينِ)

١٨. قاعدة: (قَد يَدُلُّ الموصولُ على التَّعظيمِ)

١٩. قاعدة: (تعليقُ الخبرِ على الموصولِ وصِلَتِه قَد يُومئُ إلى وجهِ بناءِ الخبرِ وعِلَّتِه)

٢٠. قاعدة: (الموصولُ يأتِي لِمَا يَأتِي لَه المُعَرَّف بِاللَّامِ)

المبحث الثالث: قواعد في الموصول والصفة

٢١. قاعدة: (الصِّفَةُ تُخَصِّصُ المَوصُوفَ، كمَا أنَّ الصِّلَةَ تُخَصِّصُ المَوصُولَ)

٢٢. قاعدة: (المَوصولُ مَتَى وُصِفَ بِمَعرِفةٍ أو بِمَا يُقَاربُ المعرفة استغنى بِوصفِ الموصولِ عَن صِلَتِه)

٢٣. قاعدة: ((ال) الدَّاخلةُ عَلى الأوصافِ المُشتَقَّةِ بِمَنزِلةِ اسمِ المَوصُولِ غالباً)

٢٤. قاعدة: (الحَذفُ في الصِّفةِ أحسَنُ منه في الصِّلَةِ)

٢٥. قاعدة: ((ما) في الأصلِ نَكِرةٌ مَوصُوفةٌ ولكنَّها نُقِلَتِ لِلمَوصُولِيَّةِ)

الفصل الأول: الموصول في اللغة العربية

المبحث الأول: معنى الموصول في اللغة

(الوَاوُ وَالصَّادُ وَاللامُ: أَصلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى ضَمِّ شَيءٍ إِلَى شَيءٍ حَتَّى يَعلَقَهُ. وَوَصَلتُهُ بِهِ وَصلاً. وَالوَصلُ: ضِدُّ الهِجرَانِ. وَمَوصِلُ البَعِيرِ: مَا بَينَ عَجُزِهِ وَفَخِذِهِ. وَالوَاصِلَةُ فِي الحَدِيثِ: الَّتِي تَصِلُ شَعرَهَا بِشَعرٍ آخَرَ زُوراً. وَيَقُولُ وَصَلتُ الشَّيءَ وَصلاً، وَالمَوصُولُ بِهِ وِصلٌ بِكَسرِ الوَاوِ.

وَمِنَ البَابِ الوصيلةُ: العِمَارَةُ وَالخِصبُ. لِأَنَّهَا تَصِلُ النَّاسَ بَعضَهُم بِبَعضٍ، وَإِذَا أَجدَبُوا تَفَرَّقُوا. وَالوَصِيلَةُ: الأَرضُ الوَاسِعَةُ، كَأَنَّهَا وُصِلَت فَلَا تَنقَطِعُ. أَمَّا الوَصِيلَةُ مِنَ الغَنَمِ فِي قَولِهِ تَعَالَى: (وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ) [المائدة: ١٠٣]) [١].

(وصل: كلُّ شيءٍ اتَّصَلَ بشيءٍ فما بينَهما وُصلَةٌ. ومَوصِل البعير: ما بين عَجُزه وفَخِذه، قال:

تَرَى يبيسَ البَولِ دونَ المَوصِلِ. والوَصيلة من الغَنَم كانت العربُ اذا ولَدَتِ الشّاةُ ذَكَراً قالوا: هذا لآلهتنا فتَقَرَّبوا به، واذا وَلَدَت أنثَى قالوا: وَصَلَت أخاها فلا يذبَحون أخاها.

واتَّصَلَ الرجلُ أي انتَسَبَ فقال: يا لفُلان) [٢].

(وَصَلت الشَّيءَ وَصلاً وَصِلَةً، والوَصلُ ضِدُّ الهِجران. الوَصل خِلَافُ الفَصل. وَصَلَ الشيءَ بِالشَّيءِ يَصِلُه وَصلاً وَصِلَةً وصُلَةً. ووَصَّلَهُ كِلَاهُمَا: لأَمَهُ. وَفِي التَّنزِيلِ العَزِيزِ: (وَلَقَد وَصَّلنا لَهُمُ القَولَ) [القصص: ٥١]، أَي وَصَّلنا ذِكرَ الأَنبياء وأَقاصِيصَ مَن مَضَى بَعضَهَا بِبَعضٍ، لَعَلَّهُم يَعتَبرون. واتَّصَلَ الشيءُ بِالشَّيءِ: لَم يَنقَطِع.

---

(١) . مقاييس اللغة ٦: ١١٥.

(٢) . العين للخليل ٧: ١٥٢.

ووَصَلَ الشيءُ إِلى الشَّيءِ وُصُولاً وتَوَصَّلَ إِليه: انتَهَى إِليه وبَلَغه. ووَصَّلَه إِليه وأَوصَلَه: أَنهاهُ إِليه وأَبلَغَهُ إِياه.

ووَصَلَ: بِمَعنَى اتَّصَل أَي دَعا دعوى الجَاهِلِيَّةِ، وَهُوَ أَن يَقُولَ: يَا لَ فُلَانٍ.

وَفِي التَّنزِيلِ العَزِيزِ: (إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلى قَومٍ بَينَكُم وَبَينَهُم مِيثاقٌ) [النساء: ٩٠]؛ أَي يَتَّصِلون؛ المَعنَى اقتُلوهم وَلَا تَتَّخِذوا مِنهُم أَولياء إِلَّا مَنِ اتَّصَل بِقَومٍ بَينَكُم وَبَينَهُم مِيثاق واعتَزَوا إِليهم. واتَّصَلَ الرجلُ: انتسَب.

وَقَالَ ابنُ الأَعرابي فِي قَولِهِ: (إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلى قَومٍ)، أَي يَنتَسِبون. قَالَ الأَزهري: والاتِّصَال أَيضاً الاعتزاءُ المَنهِيُّ عنه إِذا قال يا لَ بَنِي فُلَانٍ.

والوَاصِلَة مِنَ النِّسَاءِ: الَّتِي تَصِل شعَرَها بشعَر غَيرِهَا، والمُستَوصِلَة: الطالِبة لِذَلِكَ وَهِيَ الَّتِي يُفعَل بِهَا ذَلِكَ.

ووَاصَلَ حَبله: كوَصَلَه. والوُصلَة: الاتِّصال. والوُصلَة: مَا اتَّصل بِالشَّيءِ. قَالَ الليثُ: كلُّ شَيءٍ اتَّصَل بِشَيءٍ فَمَا بَينَهُمَا وُصلة، وَالجَمعُ وُصَل. وَيُقَالُ: وَصَلَ فُلَانٌ رَحِمَه يَصِلُها صِلَةً. وَبَينَهُمَا وُصلَة أَي اتِّصال وذَرِيعة. ووَصَلَ كتابُه إِليّ وبِرُّه يَصِلُ وُصولاً، وَهَذَا غَيرُ وَاقِعٍ. ووَصَّلَه تَوصِيلاً إِذا أَكثر مِنَ الوَصل، ووَاصَلَه مُوَاصَلَةً ووِصَالاً، وَمِنهُ المُوَاصَلةُ بِالصَّومِ وَغَيرُهُ. ووَاصَلت الصِّيام وِصَالاً إِذا لَم تُفطِر أَياماً تِباعاً.

وتَوَصَّلت إِلى فُلَانٍ بوُصلة وَسَبَبٍ توَصُّلاً إِذا تسبَّبت إِليه بحُرمة. وتَوَصَّلَ إِليه أَي تلطَّف فِي الوُصول إِليه. والوَصل: ضِدُّ الهِجرَانِ. والتَّوَاصُل: ضِدُّ التَّصارُم.

ووَصَلَه إِذا أَعطاه مَالاً. والصِّلَة: الجَائِزَةُ والعطيَّة. والوَصل: وَصل الثَّوبِ والخُفّ. وَيُقَالُ: هَذَا وَصل هَذَا أَي مِثلُهُ. والمَوصِل: مَا يُوصَل مِنَ الحَبلِ. والمَوصِل مَعقِد الحبل فِي الحَبل. وَيُقَالُ للرجُلين يُذكران بِفِعال وَقَد مَاتَ أَحدهما: فَعَل كَذَا وَلَا يُوصَلُ حَيٌّ

بميت، وليس له بِوَصِيل أَي لَا يَتبَعُه. والأَوصَال: المَفاصِل. والمَوصِل: المَفصِل. ومَوصِل البَعِيرِ: مَا بَينَ العَجُز والفَخِذ) [1].

المبحث الثاني: معنى الموصول في الاصطلاح

(الموصول: ما لا يكون جزءاً تاماً إلا بصلة وعائد) [2].

(الكلمات الموصولة وهي الّتي لا تتم إلا بصلاتها) [3].

(الموصول: هو ما لا يتم جزأ إلا بصلة وعائد.

قيل: هو وحده بمنزلة الزاي من (زيد) بخلاف الحروف وأنت خبير بأن جعل الموصولات في الإفادة والاستقلال دون الحروف خروج عن الإنصاف.

والموصول والمضاف إلى المعرفة كالمعرف باللام من حيث إنهما يحملان على المعهود الخارجي إن كان، وإلا فعلى الجنس وإن أريدا من حيث إنهما يتحققان في ضمن الأفراد ولم توجد قرينة الاستغراق فيحملان على المعهود الذهني، وإن لم يرد بالموصول معهود خارجي ولا جنس من حيث هو ولا استغراق لانتفاء قرينة تعين إرادته في ضمن بعض الأفراد لا بعينه يكون في المعنى كالنكرة، فتارة ينظر إلى معناه فيعامل معاملة النكرة كالوصف بالنكرة وبالجملة، وأخرى إلى لفظه فيوصف بالمفرد ويجعل مبتدأ وذا حال.

والموصول إن طابق لفظه معناه وجب مطابقة العائد له لفظا ومعنى، وإن خالف لفظه معناه بأن كان مفرد اللفظ مذكرا وأريد به غير ذلك ك (من)، وما جاز في العائد وجهان: أحدهما: مراعاة اللفظ وهو الأكثر نحو: (وَمِنهُم مَن يَستَمِعُ إِلَيكَ) [الأنعام: ٢٥].

---

(١) . باختصار من: لسان العرب ١١: ٧٢٦.

(٢) . التعريفات للجرجاني: ٢٣٧.

(٣) . البديع في علم العربية لابن الأثير ٢: ٢٣٤.

(والثاني: مراعاة المعنى نحو: (وَمِنهُم مَن يَستَمِعُونَ إِلَيكَ) [يونس: ٤٢] .

والموصول الاسمي: ما لا يتم جزأ إلا بصلة وعائد، وصلته جملة خبرية والعائد ضمير له.

والموصول الحرفي: ما أول مع ما يليه من الجمل بمصدر ولا يحتاج إلى عائد ولا أن تكون صلته جملة خبرية وصلة الموصول صفة في المعنى) [١].

(وتنحصر المبنيات في سبعة: اسم كني به عن اسم وهو المضمر، واسم أشير به إلى مسمى وفيه معنى فعل، نحو: هذا وهذان وهؤلاء، واسم قام مقام حرف وهو الموصول، واسم سمي به فعل نحو: (صه) و (مه) وشبههما، والأصوات المحكية، وظرف لم يتمكن، واسم ركب مع اسم مثله) [٢].

الفصل الثاني: قواعد الموصول عند المفسِّرين

المبحث الأول: قواعد عامة في الموصول

١. قاعدة: (لا يُفَرَّقَ بين الصِّلَةِ والمَوصولِ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم مكي القيسي والعكبري، فعند قوله سبحانه: (فَجَزَاءٌ مِثلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ) [المائدة: ٩٥] قال مكي القيسي: (جزاء مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف، أي فعليه جزاء، ومن نون جزاء جعل مثل صفة له ومن النعم صفة أخرى لجزاء، ويجوز أن تكون (مثل) بدلاً من جزاء و(من) في منزلة (من النعم) لا تتعلق بجزاء؛ لأنها تصير في صلته، والصفة لا تدخل في صلة الموصوف؛ لأنها لا تكون إلا بعد تمام الموصوف بصلته، فلو جعلت من متعلقة بجزاء دخلت في صلته وأنت قد قدمت مثل هذا وهو بدل أو

---

(١) . الكليات للكفوي: ٨٦٠.

(٢) . الكليات للكفوي: ٢٤١.

صفة والبدل والصفة لا يأتيان إلا بعد تمام الموصول بصلته، فيصير ذلك إلى التفرقة بين الصلة والموصول بالبدل أو بالنعت.

وليس هذا بمنزلة (جَزاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثلِها) [يونس: ٢٧] في جواز تتعلق الباء بجزاء؛ لأنه لم يوصف ولا أبدل منه، إنما أضيف والمضاف إليه داخل في الصلة ومن تمام المضاف، وكل داخل في الصلة فذلك حسن جائز) [١].

وعند قوله سبحانه: (وَالوَزنُ يَومَئِذٍ الحَقُّ فَمَن ثَقُلَت مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ المُفلِحُونَ) [الأعراف: ٨] قال العكبري: ((وَالوَزنُ) فيه وجهان: أحدهما: هو مبتدأ، و (يومئذ) خبره، والعامل في الظرف محذوف؛ أي والوزن كائن يومئذ. و(الحَقُّ) صفة للوزن، أو خبر مبتدأ محذوف. والثاني: أن يكون الوزن خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا الوزن. ويومئذ ظرف، ولا يجوز على هذا أن يكون الحق صفة؛ لئلا يفصل بين الموصول وصلته) [٢].

وعند قوله سبحانه: (قُل مَن حَرَّمَ زِينَةَ اللهِ الَّتِي أَخرَجَ لِعِبادِهِ وَالطَّيِّباتِ مِنَ الرِّزقِ قُل هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الحَياةِ الدُّنيا خالِصَةً يَومَ القِيامَةِ) [الأعراف: ٣٢] قال مكي القيسي: (وقد قال الأخفش: إن قوله: (فِي الحَياةِ الدُّنيا) متعلق بقوله: (أَخرَجَ لِعِبادِهِ) فأخرج هو العامل في الظرف الذي هو (فِي الحَياةِ الدُّنيا)، وقيل: قوله: (فِي الحَياةِ الدُّنيا) متعلق بـ(حرم) فهو العامل فيه فالمعنى على قول الأخفش قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده في الحياة الدنيا.

وعلى قول غيره: قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده، ولا يحسن أن يتعلق الظرف بزينة؛ لأنه قد نعت ولا يعمل المصدر ولا اسم الفاعل إذا نعت لأنه يخرج عن شبه الفعل؛ لأنه يقع فيه تفريق بين الصلة والموصول، وذلك أن

---

(١) . مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ١: ٢٣٦.

(٢) . التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١: ٥٥٧.

معمول المصدر في صلته ونعته ليس في صلته، فإذا قدمت النعت على المعمول قدمت ما ليس في الصلة على ما هو في الصلة.

وفي قول الأخفش تفريق بين الصلة والموصول؛ لأنه إذا علق الظرف بـ(أخرج) صار في صلة التي، وقد فرق بينه وبين التي بقوله: (وَالطَّيِّباتِ مِنَ الرِّزقِ قُل هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا)؛ لأن المعطوف على ما قبل الصلة وعلى الموصول لا يأتي إلا بعد تمام الموصول، و(في الحياة الدنيا) من تمام الموصول، فقد فرق بين بعض الاسم وبعض قوله: و(وَالطَّيِّباتِ مِنَ الرِّزقِ قُل هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا)) [1].

٢. قاعدة: (الصِّلَةُ لا تُقَدَّمُ عَلى المَوصولِ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء، منهم مكي القيسي والواحدي والزمخشري والكرماني والباقولي والعكبري، فعند قوله سبحانه: (وَلا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَولِياءَ قَلِيلاً مَا تَذَكَّرُونَ) [الأعراف: ٣] قال مكي القيسي: ((قَلِيلاً مَا تَذَكَّرُونَ) و(قَلِيلاً مَا تُؤمِنُونَ) ونحوه هو منصوب بالفعل الذي بعده وما زائدة وتقدير النصب أنه نعت لمصدر محذوف أو لظرف محذوف تقديره تذكرا قليلا تذكرون أو وقتا قليلا تذكرون.

فإن جعلت ما والفعل مصدرا لم يحسن أن تنصب قليلا بالفعل الذي بعده لأنك تقدم الصلة على الموصول) [2].

وعند قوله تعالى: (وَمِن قَبلُ مَا فَرَّطتُم فِي يُوسُفَ) [يوسف: ٨٠] قال مكي القيسي: (يجوز أن تكون ما زائدة، وتكون (من) متعلقة بـ(فرطتم) تقديره وفرطتم من قبل في يوسف، وفيه بُعد للتفريق بين حرف العطف والمعطوف عليه.

---

(١) . مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ١: ٢٨٩.

(٢) . مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ١: ٢٨١.

وقبل: مبنية لحذف ما أضيف إليه، تقديره: ومن قبل هذا الوقت فرطتم في يوسف.

فإن جعلت ما والفعل مصدرا لم تتعلق (من) بـ(فرطتم) لأنك تقدم الصلة على الموصول لكن تتعلق بالاستقرار؛ لأن المصدر مرفوع بالابتداء وما قبله خبره) [1].

وعند قوله سبحانه: (أَيَعِدُكُم أَنَّكُم إِذا مِتُّم وَكُنتُم تُراباً وَعِظاماً أَنَّكُم مُخرَجُونَ) [المؤمنون: ٣٥] قال مكي القيسي: (قوله (إِذا مِتُّم) إلى (مُخرَجُونَ) موضع رفع على خبر أن الأولى والعامل في إذا مضمر كأنك قلت أيعدكم أنكم حادث إذا متم إخراجكم، ولا يجوز أن يعمل فيه إخراجكم لأنه يصير في صلة الإخراج وهو مقدَّم عليه، وتقديم الصلة على الموصول لا يجوز) [2].

وعند قوله عز وجل: (كانُوا قَلِيلاً مِنَ اللَيلِ مَا يَهجَعُونَ) [الذاريات: ١٧] قال مكي القيسي: (وإن شئت جعلت ما والفعل مصدراً في موضع رفع على البدل من المضمر في كان وقليلاً خبر كان، تقديره: كان هجوعهم من الليل قليلاً، وان شئت رفعت المصدر بـ(قليل) ونصبت (قليلاً) على خبر كان.

ولا يجوز أن تنصب (قليلاً) بـ (يهجعون) إلا وما زائدة؛ لأنك إن نصبته بـ (يهجعون) وما والفعل مصدر كنت قد قدَّمت الصلة على الموصول) [3].

وعند قوله تعالى: (فَإِن لَم تَفعَلُوا وَلَن تَفعَلُوا) [البقرة: ٢٤] قال الواحدي: (وروى سيبويه عن بعض أصحاب الخليل عنه أنه قال: الأصل في (لن)، (لا أن) ولكنها حذفت تخفيفاً.

---

(١) . مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ١: ٣٩٣.

(٢) . مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ٢: ٥٠١.

(٣) . مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ٢: ٦٨٧.

وزعم سيبويه أن هذا ليس بجيد، ولو كان كذلك لم يجز (زيدا لن أضرب) لأن ما بعد (أن) لا يعمل فيما قبلها، لأن ذلك يؤدي إلى تقديم الصلة على الموصول.

وللخليل أن ينفصل من هذا بأن يقول: الحروف إذا ركبت خرجت عما كانت عليه، ألا ترى أن (هل) أصلها الاستفهام، ولا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، لو قلت: (زيدا هل ضربت) لم يجز، فإذا زِيدَ على (هل) (لا)، ودخلها معنى التحضيض، جاز أن يتقدم ما بعدها عليها، كقولك: (زيدا هلا ضربت)) [1].

وعند قوله سبحانه: (وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ) [يوسف: ٢٠] قال الواحدي: (قال الزجاج: وقوله تعالى: (وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ) (فيه) ليست من صلة الزاهدين؛ لأنها لو كانت من صلته ما جاز أن تقدم عليه، لا يجوز أن تقول: كانوا زيداً من الضاربين؛ لأن زيداً من صلة الضاربين فلا يتقدم الموصول، وهذا في الظروف جائز؛ لأنها أقوى في حذف العامل من غيرها، والتقدير: كانوا زاهدين فيه من الزاهدين، ثم حذف زاهدين الأول؛ لأن العامل في الظروف كثيراً ما يحذف، هذا معنى قوله وبعض لفظه) [2].

وقال الزمخشري: (وقوله: (فِيهِ) ليس من صلة الزَّاهِدِينَ؛ لأنَّ الصلة لا تتقدّم على الموصول. ألا تراك لا تقول: وكانوا زيداً من الضاربين، وإنما هو بيان، كأنه قيل: في أي شيء زهدوا؟ فقال: زهدوا فيه) [3].

---

(١) . التفسير البسيط ٢: ٢٥٣.

(٢) . التفسير البسيط ١٢: ٥٨.

(٣) . الكشاف ٢: ٤٥٣.

وعند قوله سبحانه: (قالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجعَلُ لَكُما سُلطاناً فَلا يَصِلُونَ إِلَيكُما بِآياتِنا أَنتُما وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الغالِبُونَ) [القصص: ٣٥] قال الزمخشري: (ومعنى سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ سنقويك به ونعينك، فإمّا أن يكون ذلك لأن اليد تشتد بشدة العضد. والجملة تقوى بشدة اليد على مزاولة الأمور. وإمّا لأنّ الرجل شبه باليد في اشتدادها باشتداد العضد، فجعل كأنه يد مشتدة بعضد شديدة سُلطاناً غلبة وتسلطا. أو حجة واضحة بِآياتِنا متعلق بنحو ما تعلق به في تسع آيات، أي اذهبا بآياتنا. أو بـ (نجعل) لكما سلطانا، أي: نسلطكما بآياتنا. أو بلا يصلون، أي: تمتنعون منهم بآياتنا. أو هو بيان للغالبون لا صلة، لامتناع تقدم الصلة على الموصول. ولو تأخر: لم يكن إلا صلة له) [١].

وعند قوله تعالى: (وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ) [الأعراف: ٢١] قال الكرماني: (أي ناصح لكما من الناصحين، فاللام متعلق بناصح مضمر، ولا يجوز تعلقه بالناصحين، لأن الصلة لا تتقدم على الموصول) [٢].

وعند الأخفش يجوز أن يتقدم ما في الصلة الموصول بشرطين أحدهما: أن يكون الموصول ليس بموصول محض بل يشبه الموصول، وذلك كالألف واللام حيث توصل، أو كالمصدر، والشرط الثاني أن يكون المتقدم ظرفاً فإن في الظرف يسهل الاتساع.

فعند قوله تعالى: (كُتِبَ عَلَيكُم إِذا حَضَرَ أَحَدَكُمُ المَوتُ إِن تَرَكَ خَيراً الوَصِيَّةُ لِلوالِدَينِ وَالأَقرَبِينَ) [البقرة: ١٨٠] قال ابن عطية: (ولا يصح عند جمهور النحاة أن تعمل الوَصِيَّةُ في إِذا لأنها في حكم الصلة للمصدر الذي هو الوَصِيَّةُ، وقد تقدمت فلا يجوز أن يعمل فيها متقدمة، ويتجه في إعراب هذه

---

(١). الكشاف ٣: ٤١٠.

(٢). غرائب التفسير للكرماني ١: ٤٠٠.

الآية أن يكون كُتِبَ هو العامل في إذا والمعنى توجه إيجاب الله عليكم ومقتضى كتابه إذا حضر، فعبر عن توجه الإيجاب ب كُتِبَ لينتظم إلى هذا المعنى أنه مكتوب في الأزل.

والوَصِيَّةُ مفعول لم يسم فاعله ب كُتِبَ وجواب الشرطين إذا وإن مقدّر، يدل عليه ما تقدم من قوله: كُتِبَ عَلَيكُم، كما تقول شكرت فعلك إن جئتني إذا كان كذا، ويتجه في إعرابها أن يكون التقدير: كتب عليكم الإيصاء، ويكون هذا الإيصاء المقدر الذي يدل عليه ذكر الوصية بعد هو العامل في إذا، وترتفع الوَصِيَّةُ بالابتداء وفيه جواب الشرطين على نحو ما أنشد سيبويه:

من يفعل الصّالحات الله يحفظها

أو يكون رفعها بالابتداء بتقدير: فعليه الوصية، أو بتقدير الفاء فقط، كأنه قيل: فالوصية للوالدين، ويتجه في إعرابها أن تكون الوَصِيَّةُ مرتفعة ب كُتِبَ على المفعول الذي لم يسم فاعله، وتكون الوَصِيَّةُ هي العامل في إذا.

وهذا على مذهب أبي الحسن الأخفش فإنه يجيز أن يتقدم ما في الصلة الموصول بشرطين هما في هذه الآية، أحدهما أن يكون الموصول ليس بموصول محض بل يشبه الموصول، وذلك كالألف واللام حيث توصل، أو كالمصدر، وهذا في الآية مصدر وهو الوَصِيَّةُ.

والشرط الثاني أن يكون المتقدم ظرفا فإن في الظرف يسهل الاتساع، وإذا ظرف وهذا هو رأي أبي الحسن في قول الشاعر:

تقول وصكّت وجهها بيمينها ... أبعلي هذا بالرّحا المتقاعس

فإنه يرى أن «بالرحا» متعلق بقوله المتقاعس، كأنه قال: أبعلي هذا المتقاعس بالرحا، وجواب الشرطين في هذا القول كما ذكرناه في القول الأول،

وفي قوله تعالى: إذا حَضَرَ مجاز لأن المعنى إذا تخوف وحضرت علاماته، والخير في هذه الآية المال) [1].

وقال الباقولي: (ومن ذلك قوله تعالى: (ذلِكَ هُوَ الضَّلالُ البَعِيدُ يَدعُوا لَمَن ضَرُّهُ أَقرَبُ مِن نَفعِهِ) [الحج: ١٣] «ذلك» منصوب ب «يدعو»، ويكون «ذلك» بمعنى «الذي» والجملة بعده صلة.

وقال الفراء: بل «اللام» في «لمن ضره» في نية التأخير، والتقدير: من لضره، وهو خطأ، لأن الصلة لا تتقدم على الموصول) [2].

وعند قوله عز وجل: (وَمِن أَهلِ الكِتَابِ مَن إِن تَأمَنهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيكَ وَمِنهُم مَن إِن تَأمَنهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيكَ إِلَّا مَا دُمتَ عَلَيهِ قَائِماً ذَلِكَ بِأَنَّهُم قَالُوا لَيسَ عَلَينَا فِي الأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللهِ الكَذِبَ وَهُم يَعلَمُونَ) [آل عمران: ٧٥] قال العكبري: ((إِلَّا مَا دُمتَ): «ما» في موضع نصب على الظرف، أي إلا مدة دوامك، ويجوز أن يكون حالا، لأن ما مصدرية، والمصدر قد يقع حالاً، والتقدير: إلا في حال ملازمتك، والجمهور على ضم الدال، وماضيه دام يدوم مثل قال يقول ويقرأ بكسر الدال، وماضيه دمت تدام مثل خفت تخاف، وهي لغة).

(ذَلِكَ بِأَنَّهُم) أي ذلك مستحق بأنهم. (فِي الأُمِّيِّينَ): صفة لـ (سبيل) قدمت عليه فصارت حالا. ويجوز أن يكون ظرفا للاستقرار في (علينا) وذهب قوم إلى عمل ليس في الحال. فيجوز على هذا أن يتعلق بها، وسبيل اسم ليس، وعلينا الخبر، ويجوز أن يرتفع سبيل بعلينا فيكون في ليس ضمير الشأن.

---

(١). تفسير ابن عطية ١: ٢٤٧.

(٢). إعراب القرآن للباقولي ٢: ٦٩٠.

(وَيَقُولُونَ عَلَى اللهِ) يجوز أن يتعلق «على» بـ (يقولون)، لأنه بمعنى يفترون. ويجوز أن يكون حالا من الكذب مقدما عليه.

ولا يجوز أن يتعلق بالكذب، لأن الصلة لا تتقدم على الموصول. ويجوز ذلك على التبيين. (وهم يعلمون) جملة في موضع الحال) [1].

وعند قوله تعالى: (وَمَا كَانَ لِنَفسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذنِ اللهِ كِتَاباً مُؤَجَّلاً) [آل عمران: ١٤٥] قال العكبري: (قوله تعالى: (وَمَا كَانَ لِنَفسٍ أَن تَمُوتَ) أن تموت اسم كان، و(إِلَّا بِإِذنِ اللهِ) الخبر واللام للتبيين متعلقة بكان. وقيل: هي متعلقة بمحذوف ; تقديره: الموت لنفس ; وأن تموت تبيين للمحذوف.

ولا يجوز أن تتعلق اللام بـ (تموت) لما فيه من تقديم الصلة على الموصول) [2].

وعند قوله سبحانه: (قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِنَ القَالِينَ) [الشعراء: ١٦٨] قال العكبري: ((مِنَ القَالِينَ) أي لقال من القالين؛ فـ «من» صفة للخبر متعلقة بمحذوف، واللام متعلقة بالخبر المحذوف.

وبهذا تخلص من تقديم الصلة على الموصول؛ إذ لو جعلت «من القالين» الخبر لأعملته في «لعملكم») [3].

قال ابن السراج: (لا يجوز أن تقدم على الموصول؛ لأنها كبعضه وذلك نحو صلة "الذي" وأَن فالذي توصل بأربعة أشياء؛ بالفعل والفاعل والمبتدأ والخبر وجوابه والظرف ولا بدّ من أن تكون في صلتها ما يرجع إليها، والألف واللام إذا كانت بمنزلة "الذي" فصلتها كصلة "الذي" إلا أنكَ تنقل الفعلَ إلى اسم الفاعلِ

---

(١) . التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١: ٢٧٢.

(٢) . التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١: ٢٩٧.

(٣) . التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢: ١٠٠٠.

في "الذي" فتقول في "الذي قامَ": القائمُ، وتقول في "الذي ضَربَ زيداً": الضاربُ زيداً، فتصير الألف واللام اسماً يحتاج إلى صلة، وأن تكون في صلته ما يرجع إلى الألف واللام، فلو قلتَ: "الذي ضَربَ زيداً عمرٌو" فأردت أن تقدم زيداً على "الذي" لم يجز ولا يصلح أن تقدم شيئاً في الصلة ظرفاً كان أو غيره على "الذي" ألبتة.

فأما قوله: (وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ) [يوسف: ٢٠] فلا يجوز أن تجعلَ "فيه" في الصلة. وقد كان بعضُ مشايخ البصريين يقول: إنَّ الألف واللام ههنا ليستا في معنى "الذي" وإنَّهما دخلتا كما تدخلان على الأسماء للتعريف، وأَجاز أن يقدم عليها إذا كانت بهذا المعنى ومتى كانت بهذا المعنى لم يجز أن يعمل ما دخلت عليه في شيءٍ فيحتاج فيه إلى عامل فيها، قال أبو بكر: وأنا أظن أنهُ مذهبُ أَبي العباسِ يعني أنَّ الألفَ واللامَ للتعريفِ، والذي عندي فيه: أنَّ التأويل "وكانوا فيه زاهدين من الزاهدين" فحذف "زاهدينَ" وبينَهُ بقولِه: (مِنَ الزاهدينَ) وهو قول الكسائي، ولكنه لم يفسر هذا التفسيرَ وكان هو والفراءُ لا يجيزانِه إلا في صفتين في "مِن وفي" فيقولان: "أَنتَ فينا مِنَ الراغبينَ، وما أَنت فينا من الزاهدينَ" وأما "أَن" فنحو قولكَ: "أَن تقيمَ الصلاةَ خيرٌ لكَ" لا يجوز أن تقول: "الصلاةُ أن تقيمَ خيرٌ لكَ" ولا تقدمُ "تقيمُ" على "أَن" وكذلك لو قلت: "أن تقيمَ الصلاةَ الساعةَ خيرٌ لكَ" لم يجز تقديمُ "الساعةَ" على "أَن" وكذلك إذا قلت: "أَأَن تلد ناقتك ذكراً أَحبُّ إليكم أَم أُنثى" لم يجز أن تقول: أَذكراً أَأن تلدُ ناقتكُم أَحبُّ إليكم أم أُنثى؛ لأن "ذكراً" العاملُ فيهِ "تلدُ" وتلدُ في صلة "أَن" وكذلك المصادر التي في معنى "أَن نفعلَ" لا يجوز أن يتقدم ما في صلتها عليها، لو قلت: أَولادةُ ناقتكم ذكراً أَحبُّ إليكم أم ولادتُها أُنثى، ما جاز أَن تقدم "ذكراً" على "ولادةٍ"، وكل ما كان في صلة شيءٍ من اسمٍ أو فعلٍ مما لا

يتمُّ إلا به فلا يجوز أن نفصلَ بينَهُ وبين صلته بشيءٍ غريب منه، لو قلت: "زيدٌ نفسهُ راغبٌ فيكم" لم يجز أن تؤخر "نفسَهُ" فتجعلهُ بين "راغبٍ" و"فيكم" فتقول: زيدٌ راغبٌ نفسهُ فيكم، فإن جعلتَ "نفسَهُ" تأكيداً لما في "راغبٍ" جاز)[1].

وقال ابن الأثير: (لا تتقدّم الصّلة على الموصول، فلا تقول: مررت في الدّار بالذّي، ونحو ذلك؛ لأنّ الصّلة بمنزلة الجزء من الموصول، والكوفي يجيز تقديم الجار والمجرور المتصل بالصّلة علي الموصول، كقوله:

وعزّة أحلي النّاس عندي مودّة ... وعزّة عنّى المعرض المتجافي

ويحمل عليه قوله تعالى: (وَكانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ) [يوسف: ٢٠] والبصري يحمل هذا علي غير الظّاهر، ويكون الظّاهر تبييناً، وإذا لم يجز تقديم الصّفة على الموصوف فالصلة أولى، ولذلك لا تعمل الصلة في الموصول؛ لأنها من تمامه ولا تعمل في شيء قبله؛ لأنها كانت تتعلق به، والصلة لا تتعلق بما قبل الموصول، ولا يعمل الموصول في صلته بحكم الاسمية وعدم مشابهة العامل، فأما: يعجبني أنّ زيداً قائم وأن يقوم زيد؛ فإنّ أنّ وأن حرفان وليست صلاتهما موضحة لها)[2].

وقال العكبري: (وَلَا يتقدَّمُ شيءٌ من الصِّلةِ على المَوصُول؛ لأنَّ الصلةَ كَجُزء من الِاسم، وتقديمُ بعض أَجزَاء الِاسم على بعضٍ مُمتَنع، وَذَلِكَ قَولك: سرّني مَا صنعتَ اليومَ، إن نصبتَ اليومَ سرّني جازَ تقديمُه وتأخيره، وإن جعلتَه ظرفاً لـ صنعت لم يجز تقديمُه بِحَال.

---

(١) . الأصول في النحو لابن السراج ٢: ٢٢٣..

(٢) . البديع في علم العربية لابن الأثير ٢: ٢٤٧.

وللعلّة الَّتِي ذكرنَا لم يجز إِيقَاع الأجنبيّ بَين المَوصُول والصلة وَلَا إِيقَاع الصّفة وَالبدل والعطف قبل تَمام الصِّلَة، كَقَولِك: عجبت من الضاربين إخوَتك الظريفين وزيدٍ، وَنَحو ذَلِك، فَلَو قدمتَ هَذِه الاشياءَ على إخوتِك لم يجز، فَإِن قلتَ: من الضاربين أَجمَعُونَ إخوَتك، فَجعلت أَجمَعِينَ تَأكِيداً للضميرِ فِي الضاربين جازَ؛ لِأَنَّهُ لَا فصلَ فِيهِ إذ كَانَ تَابعاً لمعمول المَوصُول) [1].

(قال ابن الخباز: ولا يجوز تقديم الصلة على الموصول وذلك لعلتين: إحداهما: أن الصلة مبينة للموصول، وذكر المبين قبل المبين لا فائدة فيه. والثانية: أن معنى الموصول لا يفهم إلا بالصلة، ومحلها من الموصول محل الراء من جعفر، لأن حصول معنى الكلمة بآخرها، وكما لا يقدم آخر الكلمة على أولها لا يجوز تقديم الصلة على الموصول، والامتناع شامل لتقديم الصلة على الموصول، ولتقديم بعضها؛ لأن بعضها منها، والبيان إنما يحصل بجميع الصلة) [2].

٣. قاعدة: (الصِّلَةُ لَا تعمَلُ فِي المَوصُولِ ولا فِيمَا قَبلَ المَوصُولِ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء، منهم مكي القيسي والواحدي والعكبري وأبو حيان والسمين الحلبي، فعند قوله سبحانه: (مَا جِئتُم بِهِ السِّحرُ إِنَّ اللهَ سَيُبطِلُهُ) [يونس: ٨١] قال مكي القيسي: (ما مبتدأ بمعنى الذي، وجئتم به صلته، والسحر خبر الابتداء، ويؤيد هذا أن في حرف أبي ما جئتم به سحر، وكلما ذكرنا في كتابنا هذا وفي غيره من قراءة أبي وغيره مما خالف خط المصحف فلا يقرأ به لمخالفته المصحف، وإنما نذكره شاهداً لا ليقرأ به فاعلم ذلك.

---

(١) . اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٢: ١٢٨.

(٢) . توجيه اللمع لابن الخباز: ٤٩٤.

ويجوز أن تكون ما رفعاً بالابتداء، وهي استفهام، وجئتم به الخبر، والسحر خبر ابتداء محذوف تقديره هو السحر، ويجوز أن تكون ما في موضع نصب على إضمار فعل بعدها تقديره: أي شيء جئتم به، والسحر خبر ابتداء محذوف.

ولا يجوز أن تكون ما بمعنى الذي في موضع نصب؛ لأن ما بعدها صلتها، والصلة لا تعمل في الموصول، ولا تكون تفسيراً للعامل في الموصول.

وقد قرأ أبو عمرو آلسحر بالمد، فعلى هذه القراءة تكون ما استفهاماً وجئتم به الخبر، والسحر خبر ابتداء محذوف أي هو السحر، ولا يجوز على هذه القراءة أن تكون ما بمعنى الذي، إذ لا خبر لها، ويجوز أن تكون ما في موضع نصب على ما تقدم، ويجوز أن ترفع السحر على البدل من ما وخبره خبر المبدل) [1].

وعند قوله تعالى: (مَاذَا أَرادَ اللهُ بِهذا مَثَلاً) [البقرة: ٢٦] قال مكي القيسي: (ما وذا اسم واحد للاستفهام في موضع نصب بـ(أراد)، تقديره أي شيء أراد الله بهذا المثل.

وإن شئت جعلت ذا بمعنى الذي فتكون ما في موضع رفع الابتداء، وما بعدها خبرها، ولا يعمل فيها (أراد) لأنه في صلة الذي، ولا تعمل الصلة فيما قبل الموصول ولا في الموصول، فذا وصلته في موضع رفع خبر ما، ومع (أراد) هاء محذوفة تعود على الذي تقديره: أي شيء الذي أراده الله بهذا المثل، ومثلا نصب على التفسير، وقيل: هو حال من ذا في هذا، والعامل فيه الإشارة والتنبيه) [2].

---

(١) . مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ١: ٣٥١.

(٢) . مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ١: ٨٤.

وعند قوله سبحانه: (لَا يَحِلُّ لَكَ النِّساءُ مِن بَعدُ وَلا أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِن أَزواجٍ وَلَو أَعجَبَكَ حُسنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَت يَمِينُكَ) [الأحزاب: ٥٢] قال مكي القيسي: (قوله: (إِلَّا مَا مَلَكَت) ما في موضع رفع على البدل من النساء، أو في موضع نصب على الاستثناء، ولا يجوز أن يكون في موضع نصب بـ (ملكت؛ لأن الصلة لا تعمل في الموصول) [١].

وعند قوله سبحانه: (فَانظُر مَاذَا تَرى) [الصافات: ١٠٢] قال مكي القيسي: (من فتح التاء من ترى فهو من الرأي وليس من نظر العين؛ لأنه لم يأمره برؤية شيء، إنما أمره أن يدبر رأيه فيما أمر به فيه، ولا يحسن أن يكون ترى من العلم؛ لأنه يحتاج أن يتعدى الى مفعولين، وليس في الكلام غير واحد، وهو ماذا، فجعلهما اسماً واحداً في موضع الذي نصب بترى.

وإن شئت جعلت ما ابتداء استفهاماً وذا بمعنى الذي خبر الابتداء، وتوقع ترى على هاء تعود على الذي وتحذفها من الصلة.

ولا يحسن عمل ترى وهي بمعنى الذي؛ لأن الصلة لا تعمل في الموصول) [٢].

وعند قوله تعالى: (وَيَومَ يَحشُرُهُم كَأَن لَم يَلبَثُوا) [يونس: ٤٥] ذكر الواحدي أن فيها ثلاثة أوجه: (الوجه الثالث: أن تجعله حالاً من الضمير المنصوب في (نَحشُرُهُم)، والمعنى: نحشرهم مشابهةً أحوالُهم أحوال من لم يلبث إلا ساعة، وأما (يوم) فإنه يصلح أن يكون معمولاً لأحد شيئين؛ أحدهما: أن يكون معمول (يَتَعَارَفُونَ)، وينتصب على وجهين؛ أحدهما: أن يكون ظرفاً معناه: يتعارفون في هذا اليوم، والآخر: أن يكون مفعولاً على السعة على:

---

(١) . مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ٢: ٥٨٠.

(٢) . مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ٢: ٦١٧.

يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار

وأهل الدار ما سرقوا وإنما سرق منهم، ولكن جعلوا مفعولاً على السعة، كذلك هاهنا تعارفوا في اليوم فجعل اليوم مفعولاً على السعة، والآخر: أن يكون (وَيَومَ يَحشُرُهُم) معمول ما دلّ عليه قوله: (كَأَن لَم يَلبَثُوا) ألا ترى أن المعنى: تشابه أحوالهم أحوال من لم يلبث، فيعمل في الظرف هذا المعنى، ولا يمنع المعنى من أن يعمل في الظرف وإن تقدم الظرف عليه، كقولهم: أكلَّ يوم لك ثوب؟ غير أن هذا الوجه ضعيف؛ لأن قوله: (كَأَن لَم يَلبَثُوا) لا يخلو من أن يكون على أحد الأوجه الثلاثة التي ذكرنا.

فإن جعلته صفة المصدر لم يجز أن يعمل في (يوم)؛ لأن الصفة لا يتقدم عليها ما تعمل فيه، وإن جعلته صفة لليوم فالصفة لا تعمل في [الموصوف كما أن الصلة لا تعمل في الموصول؛ لأنها بعضه، وإن قدرته تقدير الحال على ما ذكرنا لم يجز أن يكون (يوم) معمولاً له؛ لأن العامل في الحال (نحشر) و (نحشر) قد أضيف اليوم إليه فلا يجوز أن يعمل في المضاف المضاف إليه، ولا ما يتعلق بالمضاف إليه؛ لأن ذلك يوجب تقديمه على المضاف، فلهذا قلنا: إن هذا الوجه ضعيف) [1].

وعند قوله سبحانه: (قُل أَنَدعُو مِن دُونِ اللهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَى أَعقَابِنَا بَعدَ إِذ هَدَانَا اللهُ) [الأنعام: ٧١] قال العكبري: (و(ما) بمعنى الذي، أو نكرة موصوفة. و(من دون الله) متعلق بـ (ندعو)، ولا يجوز أن يكون حالا من الضمير في (ينفعنا)، ولا مفعولاً لينفعنا، لتقدمه على «ما» والصلة والصفة لا تعمل فيما قبل الموصول والموصوف) [2].

---

(١) . التفسير البسيط ١١: ٢١٤.

(٢) . التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١: ٥٠٧.

وعند قوله سبحانه: (سُبحانَكَ لَا عِلمَ لَنا إِلَّا مَا عَلَّمتَنا) [البقرة: ٣٢] قال أبو حيان: (وحكى ابن عطية عن الزهراوي: أن موضع ما من قولهم: ما علمتنا، نصب بعلمتنا، وهذا غير معقول. ألا ترى أن ما موصولة، وأن الصلة: علمتنا، وأن الصلة لا تعمل في الموصول) (١).

وعند قوله سبحانه: (قُل أَفَغَيرَ اللهِ تَأمُرُونِّي أَعبُدُ أَيُّهَا الجاهِلُونَ) [الزمر: ٦٤] قال أبو حيان: (قال الأخفش: تأمروني ملغاة، وعنه أيضاً: أفغير نصب بتأمروني لا بأعبد، لأن الصلة لا تعمل فيما قبلها، إذ الموصول منه حذف فرفع، كما في قوله:

ألا أيها ذا الزاجري أحضر الوغى

والصلة مع الموصول في موضع النصب بدلا منه، أي أفغير الله تأمرونني عبادته؟)(٢).

وعند قوله سبحانه: (وَإِذ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبعَثَنَّ عَلَيهِم إِلى يَومِ القِيامَةِ مَن يَسُومُهُم سُوءَ العَذابِ) [الأعراف: ١٦٧] قال السمين الحلبي: (قوله: (إلى يَومِ القيامة) فيه وجهان أحدُهما: أنه متعلقٌ ب «يَبعَثَنَّ» وهذا هو الصحيحُ. والثاني: أنه متعلقٌ ب «تأذَّن» نقله أبو البقاء. ولا جائزٌ أن يتعلق بـ(يُسومهم)؛ لأن مَن: إمَّا: موصولةٌ وإمَّا موصوفةٌ، والصلةُ والصفة لا يعملان فيما قبل الموصول والموصوف) (٣).

وقال ابن الخباز: (ولا يجوز أن تعمل الصلة في الموصول، لأنها تمامه، ومنزلتها من منزلة بعض الكلمة من بعض، والشيء لا يعمل في بعضه ولا في

---

(١). البحر المحيط ١: ٢٣٨.

(٢). البحر المحيط ٩: ٢١٨.

(٣). الدر المصون ٥: ٥٠١.

نفسه، ويجوز أن يقال إنما (لم) تعمل في الموصول، لأنها يجب أن تكون بعده، فإذا كان معمولاً لها فالجيد أن يكون بعدها فيكون مستحقاً للتقدم والتأخر في حال واحدة، وهذا محال.

ولا تعمل الصلة في شيء قبل الموصول، لأن مرتبة العامل أن يكون قبل المعمول، فلو عملت الصلة في شيء قبل الموصول لكان حقها أن تتقدم على ما تقدم على الموصول. وإذا لم يجز أن تتقدم عليه وهي إلى جانبه فأن لا تتقدم عليه وبينها وبينه فاصل أولى) [1].

٤. قاعدة: (الصِّلَةُ تَتَنزَّلُ مِنَ الموصولِ منزلةَ الجزءِ مِنَ الاسمِ غيرِ الموصولِ)

٥. قاعدة: (الصِّلَةُ يُؤتَى بها لِلإيضَاحِ والتَّبيينِ)

هاتان القاعدتان مستفادتان من المنتجب الهمذاني فقد قال عن (ما) الموصولة: (وهو اسم موصول، ومعنى الموصول: أنه اسم ناقص يحتاج إلى ما يتممه، ألا ترى أنك إذا قلت: رأيت (ما) وحده كان ناقصاً، لأنه لم يفد شيئاً، وكان بمنزلة أن تقول: جاءني (جع) من جعفر مثلاً، فإذا قلت: رأيت ما عندك، أو: ما عندك فانٍ، تَمَّ، وكل ما يتمم الموصول يسمى صلة له، لأنها تتممه وتجبر نقصه، فالصلة تتنزل من الموصول منزلة الجزء من الاسم غير الموصول، ولذلك لم يتم الكلام بالموصول والصلة، كما يتم بنحو: زيد مع جملة. فـ (ما) مع (عندك) بمنزلة أن تقول: زيد وتسكت، فيحتاج إلى ما يتممه، كما يحتاج إليه زيد حتى يكون كلاماً مفيداً.

---

(١) . توجيه اللمع لابن الخباز: ٤٩٤.

وبعد فإن صلة هذا الاسم وما يجري مجراه من الأسماء النواقص، كالذي وما يتفرع عليه من التأنيث والتثنية والجمع، والألف واللام الكائن بمعنى الذي، ومَن وأَيّ على أربعة أضرب: جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ، وجملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ، وجملةٌ من شرطٍ وجزاءٍ، والرابعُ: الظرف، نحو: في الدار، وخَلفَك، ويومَ الجمعة، وما أشبه هذا.

فالصلة بالفعل والفاعل: الذي ضرب زيد، فالذي اسمٌ موصول مبتدأ، وضرب صلته، وفيه ذكر يعود إلى الذي، وهو مع ذلك الذكر جملةٌ من فعل وفاعل، وكذا قولك: الذي ضربتُه زيدٌ، لأن (ضربتُ) وإن كان فعلاً لك، فإنه قد تضمن العائد إلى الذي وهو الهاء، فلذلك جاز أن يكون صلة للذي.

والصلة بالمبتدأ والخبر: الذي أخوه منطلق.

وبالظرف: الذي في الدار، والذي خلفك. والظرف على ضربين: مكاني وزماني: فالمكاني: أَعَمُّ تصرفاً في الإخبار من الزماني، لكونه يكون خبراً عن الأشخاص والأحداث.

والزماني: أخص، لأنه يكون خبراً عن الأحداث دون الأشخاص.

وإنما لم يجز أن يكون ظرف الزمان خبراً عن الأشخاص نحو قولك: زيد يوم الجمعة، لعدم الفائدة في ذلك، لأن أحوال الأشخاص مع الأزمنة حال واحدة، ألا ترى أن زيداً يوم الجمعة هو الذي كان يوم السبت؟ وليس يقع يوماً وينقطع يوماً كالأحداث، نحو: القتال والخروج وشبههما، فإن قلتَ: خرج يوم الجمعة، جاز لأن خروجه قد يختص ببعض الأوقات، فهو بمنزلة أن تقول: القتالُ يومَ الجمعة، لأنه لا يكون في كل وقت.

وجاز أن تقول: أين زيد؟ لأن حال الأشخاص تتغير مع الأمكنة، فيكون تارة في الدار، وأخرى في المسجد، وثالثة في السوق.

وبالشرط والجزاء: الذي إن تُكرِمهُ يكرمكَ، ولو عَرَّيتَ الصلة من الذكر العائد إلى الموصول لم يجز، لا تقول: جاءني الذي زيد خارج، ولا: جاءني الذي قام عمرو؛ لأن الجملة إذا لم تتضمن ما يعود إلى الموصول لم يكن بينهما نسب، ولم يحصل المقصود، كما لم يحصل في الخبر، نحو: عمرو زيدٌ منطلق.

ولا يوصل بغير هذه الجمل التي ذكرتها، فلا يدخل في الصلة الاستفهامُ والأمرُ والنهي والتعجب وما أشبه هذا مما ليس بخبر مَحضٍ، لا تقول: جاءني الذي أَتُكرِمُهُ؟ وجاءني الذي اضرِبهُ، والذي لا تضربه، والَّذي هل تضربُه؛ لأجل أن الصلة يؤتَى بها للإيضاح والتبيين، وليس في الاستفهام والأمر والنهي إيضاح إلا أن تأتي بالقول مع هذه الأشياء، فحينئذٍ يجوز، لأنه يصير أخباراً، وذلك قولك: الذي أقول فيه اضربه، والذي أقول فيه ما أحسنه، ونحوهما.

وبعد فإن ماءَ الموصولة يستوي فيها التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، وذلك نحو قوله عز وجل: (بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ) [البقرة: ٤]، فإن كان المراد بها القرآن، كانت للتذكير بمعنى الذي، وإن كان المراد بها الآيات والأخبار، كانت للتأنيث بمعنى التي، وقد تكون بمعنى (مَن) كقوله تعالى: (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم) [النساء: ٣]، (وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا. وَالأَرضِ وَمَا طَحَاهَا. وَنَفسٍ وَمَا سَوَّاهَا) [الشمس: ٥. ٧]، (وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنثَى) [الليل: ٣]. وما أشبه هذا. ومن كلام القوم: سبحان ما سبح الرعد بحمده، وسبحان ما سخركن لها. وقيل: وما بناها وما طحاها، وما سواها، وما خلق الذكر: مصادر، وقد قرئ: (مَن طابَ) (ومن بناها)، (ومن طحاها)، (ومن سوّاها)، (ومن خلق الذكر)، ويأتي الكلام عليها في مواضعها إن شاء الله.

وبعدُ فإن (ما) إذا أتت قبل (ليس)، أو (لم)، أو (لا)، أو بعد (إلا)، فإنها تكون خبرية، وذلك نحو قوله تعالى: (مَا لَيسَ لِي بِحَقٍّ) [المائدة: ١١٦]، (مَا لَم

يَعلَم) [العلق: ٥]، (مَا لَا تَعلَمُونَ) [النحل: ٨]، (إِلَّا مَا عَلَّمتَنَا) [البقرة: ٣٢]، وما أشبه هذا، وكذلك إذا أتت بعد حروف الجر، نحو: (مما) و (عمَّا) و (لمَّا) و(بما) و(فيما) ونظائرها إلا بعد كاف التشبيه و (ربّ) فإن لهما حكماً آخر، وربما كانت مصدراً بعد (الباء) و (عن) نحو: (بِمَا كَانُوا يَكذِبُونَ) [البقرة: ١٠]، (عَمَّا تَعمَلُونَ) [البقرة: ١٤٠] وشبههما.

فإن وقعت بين فعلين سابِقُهُما عِلمٌ، أو دِرايةٌ، أو نَظَرٌ اتجه فيها أمران: الخبر والاستفهام، وذلك نحو قوله عز وعلا: (وَأَعلَمُ مَا تُبدُونَ وَمَا كُنتُم تَكتُمُونَ) [البقرة: ٣٣]، و (يَعلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعلِنُونَ) [البقرة: ٧٧]، و(وَإِنَّكَ لَتَعلَمُ مَا نُرِيدُ) [هود: ٧٩]، و (هَل عَلِمتُم مَا فَعَلتُم) [يوسف: ٨٩]، و(وَمَا أَدرِي مَا يُفعَلُ بِي وَلَا بِكُم) [الأحقاف: ٩]، و(وَلتَنظُر نَفسٌ مَا قَدَّمَت) [الحشر: ١٨] ونظائرها، فاعرفه) [(١)].

٦. قاعدة: (لا يجوزُ العَطفُ على الموصولِ حتَّى يَنقضي بِصِلَتِه)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم مكي القيسي والواحدي والرازي والسمين الحلبي، فعند قوله تعالى: (كُتِبَ عَلَيهِ أَنَّهُ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهدِيهِ إِلَى عَذابِ السَّعِيرِ) [الحج: ٤] قال مكي القيسي: (وقوله (فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ) ذكر الزجاج أن أن الثانية عطف على الأولى في موضع رفع، ثم قال: والفاء الأجود فيها أن تكون في موضع الجزاء، ثم رجع فنقض ذلك وقال: وحقيقة أن الثانية أنها مكررة على جهة التأكيد؛ لأن المعنى كتب على الشيطان أنه من تولاه أضله.

---

(١) . الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني ١: ١١٤.

وقد أخذ عليه إجازته ذلك أن تكون الفاء عاطفة؛ لأن (مَن تَوَلَّاهُ) شرط والفاء جواب الشرط، ولا يجوز العطف على أن الأولى الا بعد تمامها؛ لأن ما بعدها من صلتها فاذا لم تتم بصلتها لم يجز العطف عليها، إذ لا يعطف على الموصول إلا بعد تمامه، والشرط وجوابه في هذه الآية هما خبر أن الأولى) [1].

وعند قوله سبحانه: (وَالمُوفُونَ بِعَهدِهِم إِذَا عَاهَدُوا) [البقرة: ١٧٧] قال الواحدي: (قال النحويون: إذا عطفت قوله: (والموفون) على الموصول وهو قوله: (من) لا يجوز أن يكون (الصابرين) مِن صلة (مَن) وقوله: (وآتى المال)، مِن صلة (مَن).

فإذا نصبت الصابرين بقوله: (وَآتَى المَالَ)، على ما ذكره الكسائي فقد جعلت (وَالصَّابِرِينَ) من تمام الصلة، ولا يجوز هذا؛ لأنك قطعت ذلك الكلام بالعطف على (مَن)، حيث عطفت عليه قوله: (وَالمُوفُونَ)، ولا يجوز العطف على الموصول حتى ينقضي بصلته، كما لا يؤكد ولا يوصف إلا بعد انقضائه بجميع صلته؛ لأن الموصول مع الصلة بمنزلة اسم واحد، ومحالٌ أن يوصف الاسم، أو يؤكد، أو يعطف عليه إلا بعد تمامه وانقضائه بجميع أجزائه وما يتصل به، فلا يجوز إذن أن يكون (وَالصَّابِرِينَ) عطفا على قوله: (وَآتَى المَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي القُربَى).

واذا كان قوله: (وَالمُوفُونَ) عطفا على الموصول؛ لأن قولَه: (وَالصَّابِرِينَ) على هذا من تمام الموصول، فلا يجوز الفصل بينه وبين الموصول بالمعطوف على الموصول، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: مررت بالضاربين وقوم زيداً، حتى تقدم زيداً على القوم، وكذلك سبيل التأكيد والصفة، لو قلت: أعجبني كلامُكَ كلُّه

---

(١) . مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ٢: ٤٨٦.

زيداً، أو أعجبني كلامُك الحسن زيداً، لم يجز؛ لوصفك الاسم وتأكيدك قبل تمامه بما في صلته) [1].

وعند قوله سبحانه: (وَلكِنَّ البِرَّ مَن آمَنَ بِاللهِ وَاليَومِ الآخِرِ وَالمَلائِكَةِ وَالكِتابِ وَالنَّبِيّينَ وَآتَى المالَ عَلى حُبِّهِ ذَوِي القُربى وَاليَتامى وَالمَساكِينَ وَابنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقابِ وَأَقامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكاةَ وَالمُوفُونَ بِعَهدِهِم إِذا عاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي البَأساءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ البَأسِ) [البقرة: ١٧٧] قال الرازي: (في نصب الصابرين أقوال الأول: قال الكسائي هو معطوف على ذوي القربى كأنه قال: وآتى المال على حبه ذوي القربى والصابرين.

قال النحويون: إن تقدير الآية يصير هكذا: ولكن البر من آمن بالله وآتى المال على حبه ذوي القربى والصابرين، فعلى هذا قوله: والصابرين من صلة من قوله: والموفون متقدم على قوله: والصابرين فهو عطف على من فحينئذ قد عطفت على الموصول قبل صلته شيئا، وهذا غير جائز لأن الموصول مع الصلة بمنزلة اسم واحد، ومحال أن يوصف الاسم أو يؤكد أو يعطف عليه إلا بعد تمامه وانقضائه بجميع أجزائه) [2].

وعند قوله سبحانه: (قُل هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الحياة الدنيا) [الأعراف: ٣٢] قال السمين الحلبي: (وجَوَّزَ الفارسي وتبعه مكي أن يتعلق «في الحياة» بحرَّم، والتقدير: مَن حرَّم زينةَ الله في الحياة الدنيا؟ وجوَّز أيضاً أن يتعلق بالطيبات، وجوَّز الفارسيُّ وحدَه أن يتعلق بالرزق. ومنع مكي ذلك قال: لأنك قد فَرَّقتَ بينهما بقوله: (قُل هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا) يعني أن الرزقَ مصدر فالمتعلَّق به مِن تمامه

---

(١). التفسير البسيط ٣: ٥٢٢.

(٢). تفسير الرازي ٥: ٢١٩.

كما هو من تمام الموصول، وقد فصلتَ بينه وبين معموله بجملة أجنبية، وسيأتي عن هذا جواب عن اعتراض اعتَرَض به على الأخفش.

وجوَّز الأخفش أن يتعلق (في الحياة) بـ (أخرج) أي: أخرجها في الحياة الدنيا. وهذا قد ردَّه عليه الناسُ، فإنه يلزم منه الفصلُ بين أبعاض الصلة بأجنبي وهو قولُه (وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرزق) وقولُه (قُل هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا)، وذلك أنه لا يُعطَفُ على الموصول إلا بعد تمام صلته، وهنا قد عطفت على موصوف الموصول قبل تمام صلته، لأنَّ (التي أَخرَجَ) صفة لزينة، و(الطيبات) عطف على (زينة). وقوله: (قل هي للذين) جملة أخرى قد فَصَلَت على هذا التقدير بشيئين.

قال الفارسي كالمجيب عن الأخفش: ويجوز ذلك وإن فُصِل بين الصلة والموصول بقوله: (هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا)؛ لأنَّ ذلك كلامٌ يَشدُّ الصلة) [1].

وقال ابن الأثير: (توابع الأسماء من الوصف والتوكيد والبدل والعطف لا تدخل على الموصول قبل تمام صلته ومعموله، فلا تقول: مررت بالضّاربين الظريفين زيداً، وإنما تقول: مررت بالضاربين زيداً الظريفين، ولا تقول: مررت بالضاربين أجمعين زيداً، وإنما تقول: مررت بالضاربين زيدا أجمعين، فإن قلت: أجمعون، جاز على أن تجعله تأكيداً للضمير، وكذلك الوصف والبدل، ولا تقول: مررت بالضاربين إخوتك زيدا، إنما تقول: مررت بالضاربين زيداً إخوتك، فأما قول الشّاعر:

لسنا كمن حلّت إياد دارها ... تكريت ترقب حبّها أن يحصدا

فإنّ «إياد» بدل من «من» ودارها منصوب بفعل مقدر؛ لئلا ينصبها ب «حلّت» فيكون قد أبدل من الموصول قبل تمامه، وتقول: ضربت الّذي قام

---

(1) . الدر المصون ٥: ٣٠٣.

غلامه زيد وزيدا وزيد؛ فالرّفع بدل من الغلام، والنصب بدل من الّذي، والجرّ بدل من الهاء.

ولو قلت: ضربت الذي قام غلامه زيد عمرو، جاز على أن «زيداً» بدل من الهاء، وعمراً بدل من الغلام، ولا تقول: مررت بالضاربين وهند زيداً، وإنما تقول: مررت بالضاربين زيداً وهند، فإن رفعت هندا جاز على قبحه؛ لأنّك عطفت على الضّمير المرفوع من غير توكيد) [1].

٧. قاعدة: (الغَالبُ في المَوصولِ هو علمُ المخاطبينَ بِالصِّلَةِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله عز وجل: (فَإِن لَمْ تَفعَلُوا وَلَن تَفعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالحِجارَةُ) [البقرة: ٢٤] قال: (وتعريف (النار) للعهد ووصفها بالموصول المقتضي علم المخاطبين بالصلة كما هو الغالب في صلة الموصول، لتنزيل الجاهل منزلة العالم بقصد تحقيق وجود جهنم، أو لأن وصف جهنم بذلك قد تقرر فيما نزل قبل من القرآن كقوله تعالى في سورة التحريم [٦]: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُم وَأَهلِيكُم نَاراً وَقُودُهَا النَّاسُ وَالحِجارَةُ) وإن كانت سورة التحريم معدودة في السور التي نزلت بعد سورة البقرة فإن في صحة ذلك العد نظرا، أو لأنه قد علم ذلك عندهم من أخبار أهل الكتاب) [2].

وعند قوله سبحانه: (شَهرُ رَمَضانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ القُرآنُ هُدىً لِلنَّاسِ وَبَيِّناتٍ مِنَ الهُدى وَالفُرقانِ) [البقرة: ١٨٥] قال: (وظاهر قوله: (الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ

---

(١) . البديع في علم العربية لابن الأثير ٢: ٢٥٠.

(٢) . التحرير والتنوير ١: ٣٤٢.

القُرآنُ) أن المخاطبين يعلمون أن نزول القرآن وقع في شهر رمضان، لأن الغالب في صلة الموصول أن يكون السامع عالما باختصاصها بمن أجري عليه الموصول، ولأن مثل هذا الحدث الديني من شأنه ألا يخفى عليهم، فيكون الكلام تذكيرا بهذا الفضل العظيم، ويجوز أيضا أن يكون إعلاما بهذا الفضل وأجري الكلام على طريقة الوصف بالموصول للتنبيه على أن الموصوف مختص بمضمون هذه الصلة بحيث تجعل طريقا لمعرفته.

ولا نسلم لزوم علم المخاطب باتصاف ذي الصلة بمضمونها في التعريف بالموصولية، بل ذلك غرض أغلبي، كما يشهد به تتبع كلامهم) [1].

وعند قوله سبحانه: (وَهُوَ الَّذِي يُرسِلُ الرِّياحَ بُشراً بَينَ يَدَي رَحمَتِهِ) [الأعراف: ٥٧] قال: (والمقصد الأول من قوله: (وَهُوَ الَّذِي يُرسِلُ الرِّياحَ) تقريع المشركين وتفنيد إشراكهم، ويتبعه تذكير المؤمنين وإثارة اعتبارهم، لأن الموصول دل على أن الصلة معلومة الانتساب للموصول، لأن المشركين يعلمون أن للرياح مصرفا وأن للمطر منزلا، غير أنهم يذهلون أو يتذاهلون عن تعيين ذلك الفاعل، ولذلك يجيئون في الكلام بأفعال نزول المطر مبنية إلى المجهول غالبا، فيقولون: مطرنا بنوء الثريا، ويقولون: غثنا ما شئنا. مبنياً للمجهول أي أغثنا، فأخبر الله تعالى بأن فاعل تلك الأفعال هو الله، وذلك بإسناد هذا الموصول إلى ضمير الجلالة في قوله: (وَهُوَ الَّذِي يُرسِلُ الرِّياحَ) أي الذي علمتم أنه يرسل الرياح وينزل الماء، هو الله تعالى، كقوله: (أُولئِكَ الَّذِينَ اشتَرَوُا الضَّلالَةَ بِالهُدى) [البقرة: ١٦]، فالخبر مسوق لتعيين صاحب هذه الصلة. فهو بمنزلة الجواب عن استفهام مقصود منه طلب التعيين في نحو قولهم: أراحل أنت أم ثاو، ولذلك لم يكن في هذا الإسناد قصر لأنه لم يقصد به رد اعتقاد، فإنهم لم يكونوا

---

(١) . التحرير والتنوير ٢: ١٧١.

يزعمون أن غير الله يرسل الرياح، ولكنهم كانوا كمن يجهل ذلك من جهة إشراكهم معه غيره، فروعي في هذا الإسناد حالهم ابتداء، ويحصل رعي حال المؤمنين تبعاً، لأن السياق مناسب لمخاطبة الفريقين كما تقدم في الآية السابقة) [1].

وعند قوله سبحانه: (هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيكُم وَمَلائِكَتُهُ لِيُخرِجَكُم مِنَ الظُّلُماتِ إِلَى النُّورِ وَكانَ بِالمُؤمِنِينَ رَحِيماً) [الأحزاب: ٤٣] قال: (وفي إيراد الموصول إشارة إلى أنه تعالى معروف عندهم بمضمون الصلة بحسب غالب الاستعمال، فإما لأن المسلمين يعلمون على وجه الإجمال أنهم لا يأتيهم خير إلا من جانب الله تعالى، فكل تفصيل لذلك الإجمال دخل في علمهم، ومنه أنه يصلي عليهم ويأمر ملائكته بذلك، وإما أن يكون قد سبق لهم علم بذلك تفصيلاً من قبل) [2].

وعند قوله تعالى: (هُوَ الَّذِي أَرسَلَ رَسُولَهُ بِالهُدى وَدِينِ الحَقِّ لِيُظهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفى بِاللهِ شَهِيداً) [الفتح: ٢٨] قال: (زيادة تحقيق لصدق الرؤيا بأن الذي أرسل رسوله صلى الله عليه وسلم بهذا الدين ما كان ليريه رؤيا صادقة. فهذه الجملة تأكيد للتحقيق المستفاد من حرف (قد) ولام القسم في قوله: (لَقَد صَدَقَ اللهُ رَسُولَهُ الرُّؤيا بِالحَقِّ) [الفتح: ٢٧].

وبهذا يظهر لك حسن موقع الضمير والموصول في قوله: هو الذي أرسل رسوله لأن الموصول يفيد العلم بمضمون الصلة غالبا) [3].

---

(١) . التحرير والتنوير ٨: ١٨١.

(٢) . التحرير والتنوير ٢٢: ٤٩.

(٣) . التحرير والتنوير ٢٦: ٢٠١.

٨. قاعدة: (الصِّلَةُ المُظهَرَةُ تَقُومُ مقامَ المُضمَرَةِ)

هذه القاعدة فيها خلاف بين العلماء كما بيَّن ذلك الواحدي، فعند قوله عز وجل: (وَإِذ أَخَذَ اللهُ مِيثاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيتُكُم مِن كِتَابٍ وَحِكمَةٍ) [آل عمران: ٨١] قال: (قرأ حمزة: (لِمَا) بكسر اللام. ووجهُ هذه القراءة: أنَّ اللام في (لِمَا) متعلق بالأخذ؛ كأنَّ المعنى: أخذ ميثاقهم لهذا؛ لأن من يؤتَى الكتابَ والحكمة، يُؤخَذُ عليهم الميثاقُ؛ لِما أوتوهُ من الحكمة، وأنهم الأفاضل، وأماثل الناس. و(ما) على هذه القراءة تكون موصولةً؛ بمعنى: الذي. والراجع إلى (ما) مِن صِلَتِها محذوفٌ؛ تقديره: لِما آتيتكموه. فَحُذِفَ الراجعُ، كما حُذفَ من قوله: (أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً) [الفرقان: ٤١]. ونحو ذلك.

فإن قيل: إذا كانت (ما) موصولةً، لزم أن يرجع من الجملة المعطوفة على الصلة، ذِكرٌ إلى الموصول، وإلَّا لم يَجُز. ألا ترى أنك لو قلت: (الذي قام أبوه ثم انطلق زَيدٌ، ذاهبٌ)؛ لم يَجُز إذ لم يكن راجعٌ مذكورٌ.

وقوله تعالى: (ثُمَّ جَاءَكُم رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُم لَتُؤمِنُنَّ بِهِ) ليس فيه راجعٌ إلى الموصول. قيل: يجوز أن يكون المُظهرُ بمنزلة المُضمَر. فقوله: (لِمَا مَعَكُم)، هو في المعنى: ما أُوتوهُ مِنَ الكتاب والحكمة؛ فكأنه قال: ثم جاءكم رسولٌ مُصدِّقٌ له؛ أي: لِمَا آتيتكم مِن كتابٍ وحِكمَةٍ، وهو ما معكم.

والصلة المُظهَرَة تقوم مقام المُضمَرَة، عند أبي الحسن الأخفش؛ ومثل هذا: قوله: (إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصبِر فَإِنَّ اللهَ لَا يُضِيعُ أَجرَ المُحسِنِينَ) [يوسف: ٩٠]، المعنى: كأنه قال: لا يضيع أجرهم؛ لأن الذي يتقي ويصبر يكون من المحسنين، وكذلك قوله: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجرَ مَن أَحسَنَ

عَمَلاً) [الكهف: ٣٠]، المعنى عنده: إنا لا نضيع أجرهم؛ لأن مَن أحسن عملاً، هم: الذين آمنوا وعملوا الصالحات) [١].

وعند قوله تعالى: (لَئِن لَمَ يَنتَهِ المُنَافِقُونَ) [الأحزاب: ٦٠] قال الواحدي: (قوله (لَنُغرِيَنَّكَ) [الأحزاب: ٦٠]، وهذه اللام الداخلة على (إن) في (لَئِن)، لا يعتمد القَسَمُ عليها؛ فلذلك جاء حذفها تارةً، وإثباتها تارة؛ كما قال: (وَإِن لَمَ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ) [المائدة: ٧٣]، فَتَلحَقُ هذه اللام مرة (إن)، ولا تَلحَقُ أخرى، كما أنّ (أن) كذلك في قولهم: (واللهِ أَن لو فعلتَ لفعلتُ)، و(واللهِ لو فعلتَ لفعلتُ). وهذه اللام بمنزلة (أَن) الواقعة مع (لو).

وهذا مذهب سيبويه، وهو يُقدِّر (ما) ههنا للجزاء، وانما لم يحمله على أن (ما) موصولة، بمنزلة الذي؛ لأنه لو حمله على ذلك، للزم أن يكون في الجملة المعطوفة على الصلة، ذِكرٌ يعود على الموصول، فلما لم ير ذلك، ولم ير أن يضع المُظهَر موضع المُضمَر كما يراه أبو الحسن عَدَلَ عن القول: بأن (ما) موصولة، إلى أنها للجزاء، ولم يحملها على الحذف من المعطوف على الصلة؛ لأنه ليس بالكثير، ولا بموضع يليق به الحذف. و (ما) إذا كانت للجزاء، لا تحتاج إلى عائدِ ذِكرٍ، كما تحتاج إليه (ما) التي بمنزلة (الذي)؛ لأن (ما)، إذا كانت جزاءً، مفعولٌ بها، والمفعولُ لا يحتاج إلى عائدِ ذكرٍ. وهذا الوجه اختيار الزجاج؛ لأنه قال: أجوَد الوجهين: أن يكون (ما) للشرط والجزاء؛ لأن الشرط يوجب أن كل ما وقع من أمر الرسول، فهذه طريقته.

وأبو عثمان المازني أيضاً اختار هذا الوجه، فقال: الوجه عندي: أن يكون (ما) للجزاء؛ لأن الفعل الماضي إنما يكون في معنى المستقبل، في الجزاء لا في

---

(١) . التفسير البسيط ٥: ٣٨٨.

غيره، والمعنى: أنه أخذ ميثاقهم على أن ينصروه ويؤمنوا بما يأتيهم فيما يستقبل من كتاب وغيره) [1].

٩. قاعدة: ((ذَا) مَعَ الاستفهامِ تَتحوَّلُ إلى اسمٍ مَوصُولٍ مُبهَمٍ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله عز وجل: (مَن ذَا الَّذِي يُقرِضُ اللهَ قَرضاً حَسَناً فَيُضاعِفَهُ لَهُ أَضعافاً كَثِيرَةً) [البقرة: ٢٤٥] قال: (و (ذا) بعد أسماء الاستفهام قد يكون مستعملا في معناه كما تقول وقد رأيت شخصا لا تعرفه: (من ذا) فإذا لم يكن في مقام الكلام شيء يصلح لأن يشار إليه بالاستفهام كان استعمال (ذا) بعد اسم الاستفهام للإشارة المجازية بأن يتصور المتكلم في ذهنه شخصا موهوما مجهولا صدر منه فعل فهو يسأل عن تعيينه، وإنما يكون ذلك للاهتمام بالفعل الواقع وتطلب معرفة فاعله ولكون هذا الاستعمال يلازم ذكر فعل بعد اسم الإشارة، قال النحاة كلهم بصريهم وكوفيهم: بأن (ذا) مع الاستفهام تتحول إلى اسم موصول مبهم غير معهود، فعدوه اسم موصول، وبوب سيبويه في «كتابه» فقال: «باب إجرائهم ذا وحده بمنزلة الذي وليس يكون كالذي إلا مع (ما) و (من) في الاستفهام فيكون (ذا) بمنزلة الذي ويكون ما- أي أو من- حرف الاستفهام وإجراؤهم إياه مع ما- أي أو من- بمنزلة اسم واحد»

ومثَّلَه بقوله تعالى: (مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُم قالُوا خَيراً) [النحل: ٣٠] وبقية أسماء الإشارة مثل اسم (ذا) عند الكوفيين.

وأما البصريون فقصروا هذا الاستعمال على (ذا) وليس مرادهم أن ذا مع الاستفهام يصير اسم موصول فإنه يكثر في الكلام أن يقع بعده اسم موصول،

---

(١) . التفسير البسيط ٥: ٣٩٢.

كما في هذه الآية، ولا معنى لوقوع اسمي موصول صلتهما واحدة، ولكنهم أرادوا أنه يفيد مفاد اسم الموصول، فيكون ما بعده من فعل أو وصف في معنى صلة الموصول، وإنما دونوا ذلك لأنهم تناسوا ما في استعمال ذا في الاستفهام من المجاز، فكان تدوينها قليل الجدوى.

والوجه أن (ذا) في الاستفهام لا يخرج عن كونه للإشارة وإنما هي إشارة مجازية، والفعل الذي يجيء بعده يكون في موضع الحال، فوزان قوله تعالى: (مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُم) [النحل: ٢٤] وزان قول يزيد بن ربيعة بن مفرغ يخاطب بغلته:

نَجَوتِ وَهَذَا تَحمِلِينَ طَلِيقُ) [1].

١٠. قاعدة: (قَد يُحذَفُ العَائدُ إلى المَوصولِ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء، منهم الواحدي والمنتجب الهمذاني والزمخشري والقرطبي والسمين الحلبي وأبو السعود والألوسي وابن عاشور، فعند قوله تعالى: (وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا القُرآنُ لِأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ) [الأنعام: ١٩] قال الواحدي: (قال الفراء: والمعنى: ومن بلغه القرآن من بعدكم. و (بَلَغَ): صلة لمن، ونصبت (مَن) بالإنذار)، والعائد إلى الموصول محذوف، كقولك: الذي رأيت زيد، ومن ضربت عمرو) [2].

وعند قوله تعالى: (وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئاتِ جَزاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثلِها) [يونس: ٢٧] قال الواحدي: (وقوله تعالى: (جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثلِهَا) قال الفراء: رفعت الجزاء بإضمار (لهم)؛ كأنك قلت: فلهم جزاء السيئة بمثلها، كما قال: (فَفِديَةٌ مِن

---

(١) . التحرير والتنوير ٢: ٤٨١.

(٢) . التفسير البسيط ٨: ٤٨.

صِيَامٍ) [البقرة: ١٩٦]، أي: فعليه، قال: وإن شئت رفعت الجزاء بالباء في قوله: (بِمِثلِهَا) والأول أعجب إليّ. هذا كلامه.

وزاد ابن الأنباري بياناً فقال: إذا رفعت الجزاء بالباء أضمرت العائد إلى الموصول، على تقدير: جزاء سيئة منهم بمثلها، فالجزاء مرتفع بالباء و (الذين) يرتفعون برجوع الهاء المضمرة عليهم، وصلح إضمار (منهم) في ذا الموضع كما تقول: رأيت القوم صائم وقائم، يراد: منهم صائم وقائم، كما أنشد الفراء:

حتى إذا ما أضاء النجم في غلس ... وغودر البقل ملوي ومحصود

معناه: منه ملوي ومنه محصود.

وعلى الجواب الأول يرتفع الجزاء باللام المضمرة؛ لأن التقدير: لهم جزاء سيئة بمثلها، والباء صلة الجزاء و (الذين) يرتفعون برجوع الهاء عليهم، وصلح إضمار (لهم) كما تضمره العرب في قولهم: رأيت لعبد الله ذكاءً وفطنة وعلم واسع، يريدون وله علم واسع، أنشد الفراء:

هزئت هنيدة أن رأت لي رثة ... وفماً به قصم وجلد أسود

أراد ولي جلد أسود. انتهى كلامه. وهذا مذهب الكوفيين في هذه الآية.

وأما عند أهل البصرة فقال أبو عثمان: الباء في قوله (بمثلها) زائدة، وتقديره عنده: جزاء سيئة مثلها، واستدل على هذا بقوله في موضع آخر: (وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثلُهَا) [الشورى: ٤٠].

قال أبو الفتح الموصلي: وهذا مذهب حسن، واستدلال صحيح) [1].

وعند قوله سبحانه: (أَلَا يَعلَمُ مَن خَلَقَ) [الملك: ١٤] قال الواحدي: (ثم احتج على ذلك بقوله: (أَلَا يَعلَمُ مَن خَلَقَ)، والظاهر أن من خلق هو الله تعالى. والمعنى: ألا يعلم ما في الصدور من خلقها وخلق القول. أي خالق

---

(١). التفسير البسيط ١١: ١٧٤.

الصدور والأقوال عالم بها وبما فيها؛ وهذا معنى قول مقاتل (٥). وقد حذف مفعول (خَلَقَ) لأن ما قبله من ذكر القول والصدر يدل عليه. ويجوز أن يكون (خَلَقَ) بمعنى المخلوق. فيكون المعنى: ألا يعلم الله من خلقه. أي مخلوقه، وحذف العائد إلى الموصول) [١].

وعند قوله تعالى: (مَن يُصرَف عَنهُ يَومَئِذٍ) [الأنعام: ١٦] قال الواحدي: (وقرأ حمزة والكسائي (يُصرَف) بفتح الياء وكسر الراء، وفاعل الصرف على هذه القراءة الضمير العائد إلى (رَبِّي) من قوله تعالى: (إِنِّي أَخَافُ إِن عَصَيتُ رَبِّي)، على تقدير: من يصرف هو يومئذ عنه العذاب. وحجة هذه القراءة قوله فيما بعده: (فَقَد رَحِمَهُ)، فلما كان ما بعده فعلاً مسنداً إلى ضمير اسم الله سبحانه، وجب أن يكون هذا أيضاً مسنداً إليه، ليتفق الفعلان في الإسناد إلى هذا الضمير، والضمير العائد إلى العذاب محذوف، والمعنى: من يصرف عنه كما هو في قراءة أُبيّ (من يصرفه) بإثبات الهاء، وليس حذف هذا الضمير بالسهل؛ لأن (مِن) هاهنا جزاء وليس بموصول، فيحسن حذف العائد من الصلة.

على أن الضمير إنما يحذف من الصلة إذا عاد إلى الموصول نحو: (أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً) [الفرقان: ٤١] (وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصطَفَى) [النمل: ٥٩] أي: بعثه واصطفاهم، ولا يعود الضمير المحذوف هاهنا إلى موصول ولا إلى (مِن) التي للجزاء، إنما يرجع إلى العذاب من قوله: (عَذَابَ يَومٍ عَظِيمٍ)، والذي يحمل عليه حذف هذا الضمير من يصرفه أنه لما كان في حيز الجزاء، وكان ما في حيزه في أنه لا يتسلط على ما تقدمه بمنزلة ما في الصلة في

---

(١). التفسير البسيط ٢٢: ٥١.

أنه لا يجوز تسلطه على الموصول، فحسن حذف الهاء منه، كما حسن حذفها من الصلة) [1].

وعند قوله سبحانه: (أَينَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنتُم تَزعُمُونَ) [الأنعام: ٢٢] قال الواحدي: (والعائد إلى الموصول من قوله تعالى: (الَّذِينَ كُنتُم تَزعُمُونَ) محذوف، والتقدير (الَّذِينَ كُنتُم تَزعُمُونَ) أنهم شفعاء، فحذف مفعول الزعم، لدلالة الكلام، وإحالة السؤال عليه) [2].

وعند قوله سبحانه: (فَيَكشِفُ مَا تَدعُونَ إِلَيهِ إِن شَاءَ وَتَنسَونَ مَا تُشرِكُونَ) [الأنعام: ٤١] قال الواحدي: (وقال أبو علي: (التقدير: (وَتَنسَونَ) دعاء (مَا تُشرِكُونَ)]، فحذف المضاف أي: تتركون دعاءه والفزع إليه، إنما تفزعون إلى الله سبحانه، قال: ويجوز أن يكون من النسيان خلاف الذكر كقوله تعالى: (وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي البَحرِ ضَلَّ مَن تَدعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ) [الإسراء: ٦٧]، أي: تذهلون فلا تذكرونه)، انتهى كلامه، والعائد إلى الموصول محذوف على تقدير: ما تشركون به، وحذف به للعلم) [3].

وعند قوله سبحانه: (وَفِيها مَا تَشتَهِيهِ الأَنفُسُ وَتَلَذُّ الأَعيُنُ) [الزخرف: ٧١] قال المنتجب الهمذاني: (وقوله: (وَفِيهَا) أي: في الجنة.

(ما تشتهى). قرئ: بحذف العائد إلى الموصول، وهو (ما)، لطول الموصول بالصلة. و(تشتهيه) بإثباته، وهو الأصل، وكلاهما حسن، وعلى الحذف أكثر التنزيل) [4].

---

(١) . التفسير البسيط ٨: ٤٢.

(٢) . التفسير البسيط ٨: ٥٤.

(٣) . التفسير البسيط ٨: ١٣٥.

(٤) . الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥: ٥٦٢.

وعند قوله عز وجل: (لَمَّا يَقضِ مَا أَمَرَهُ) [عبس: ٢٣] قال المنتجب الهمذاني: ((ما) موصول، وعائده يجوز أن يكون محذوفاً، والتقدير: ما أمره به، فحذف الجار أولاً فبقي ما أمرهوه، ثم حذف الهاء العائد ثانياً.

وأن يكون نافياً على أن المحذوف من الهائين هو العائد إلى الإنسان، والباقي هو العائد إلى الموصول) [١].

وعند قوله سبحانه: (قالَ رَجُلانِ مِنَ الَّذِينَ يَخافُونَ أَنعَمَ اللهُ عَلَيهِمَا ادخُلُوا عَلَيهِمُ البابَ) [المائدة: ٢٣] قال الزمخشري: (قالَ رَجُلانِ هما كالب ويوشع مِنَ الَّذِينَ يَخافُونَ من الذين يخافون الله ويخشونه، كأنه قيل: رجلان من المتقين. ويجوز أن تكون الواو لبنى إسرائيل والراجع إلى الموصول محذوف تقديره: من الذين يخافهم بنو إسرائيل وهم الجبارون) [٢].

وعند قوله سبحانه: (قالَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيهِمُ القَولُ رَبَّنا هؤُلاءِ الَّذِينَ أَغوَينا أَغوَيناهُم كَما غَوَينا تَبَرَّأنا إِلَيكَ ما كانُوا إِيَّانا يَعبُدُونَ) [القصص: ٦٣] قال الزمخشري: (الَّذِينَ حَقَّ عَلَيهِمُ القَولُ الشياطين أو أئمة الكفر ورؤوسه. ومعنى حق عليهم القول: وجب عليهم مقتضاه وثبت، وهو قوله: لَأَملَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجمَعِينَ.

وهؤُلاءِ مبتدأ، والَّذِينَ أَغوَينا صفته، والراجع إلى الموصول محذوف، وأَغوَيناهُم الخبر) [٣].

وعند قوله عز وجل: (ثُمَّ أَورَثنَا الكِتابَ الَّذِينَ اصطَفَينا مِن عِبادِنا) [فاطر: ٣٢] قال القرطبي: (فعلى هذا القول يقدر مفعول الاصطفاء من قوله: (أَورَثنَا

---

(١). الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٦: ٣٤٥.

(٢). الكشاف ١: ٦٣٠.

(٣). الكشاف ٣: ٤٢٦.

الكِتابَ الَّذِينَ اصطَفَينا مِن عِبادِنا) مضافاً حذف كما حذف المضاف في (وَاسأَلِ القَريَةَ) [يوسف: ٨٢] أي اصطفينا دينهم فبقي اصطفيناهم، فحذف العائد إلى الموصول كما حذف في قوله: (وَلا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزدَرِي أَعيُنُكُم) [هود: ٣١] أي تزدريهم، فالاصطفاء إذا موجه إلى دينهم، كما قال تعالى: (إِنَّ اللهَ اصطَفى لَكُمُ) [البقرة: ١٣٢]) [١].

وعند قوله سبحانه: (مَثَلُهُم كَمَثَلِ الَّذِي استَوقَدَ نَاراً) [البقرة: ١٧] قال السمين الحلبي: (وقرأ ابن السَّمَيفَع: «كمثل الذين» بلفظِ الجمع، «استوقد» بالإفراد، وهي مُشكِلةٌ، وقد خَرَّجوها على أوجهٍ أضعفَ منها وهي التوهُّمُ، أي: كأنه نطق بمَن، إذا أعاد ضميرَ المفرد على الجمع كقولهم: «ضربني وضربتُ قومَك» أي ضربني مَن.

أو يعودُ على اسمِ فاعلٍ مفهومٍ من استَوقَد، والعائدُ على الموصولِ محذوفٌ، وإن لم يَكمُل شرطُ الحذفِ، والتقدير: استوقدها مستوقدٌ لهم، وهذه القراءة تُقوِّي قولَ مَن يقولُ: إن أصلَ الذي: الذين، فَحُذِفَتِ النونُ) [٢].

وعند قوله عز وجل: (اذكُرُوا نِعمَتِيَ الَّتِي أَنعَمتُ عَلَيكُم) [البقرة: ٤٠] قال السمين الحلبي: ((التي أَنعَمتُ) صفتُها والعائدُ محذوفٌ. فإن قيل: مِن شرطِ حَذفِ عائدِ الموصولِ إذا كان مجروراً أن يُجَرَّ الموصولُ بمثلِ ذلك الحرفِ وأَن يَتَّحِدَ متعلَّقُهما، وهنَا قد فُقِد الشرطان، فإنَّ الأصلَ: التي أنعمتُ بها، فالجوابُ أنه إنما حُذِف بعد أَن صار منصوباً بحَذفِ حَرفِ الجرِّ اتساعاً فبقي: أنعمتُها، وهو نظيرُ: (كَالَّذِي خاضُوا) [التوبة: ٦٩] في أحدِ الأوجه) [٣].

---

(١). تفسير القرطبي ١٤: ٣٤٦.

(٢). الدر المصون ١: ١٥٩.

(٣). الدر المصون ١: ٣١٢.

وعند قوله عز وجل: (بِئسَمَا اشتَرَوا بِهِ أَنفُسَهُم أَن يَكفُرُوا بِما أَنزَلَ اللهُ بَغياً أَن يُنَزِّلَ اللهُ مِن فَضلِهِ عَلى مَن يَشاءُ مِن عِبادِهِ) [البقرة: ٩٠] قال السمين الحلبي: (قوله (على مَن يَشَاءُ) متعلقٌ بـ(يُنَزِّلَ). و(مَن) يجوزُ أن تكونَ موصولةً أو نكرةً موصوفةً، والعائدُ على الموصولِ أو الموصوفِ محذوفٌ لاستكمالِ الشروطِ المجوّزةِ للحَذفِ، والتقديرُ: على الذي يشاؤُه أو على رجلٍ يشاؤه.

وقَدَّره أبو البقاء مجروراً فإنه قال بعد تجويزِه في (مَن) أن تكونَ موصوفةً أو موصولةً ومفعولُ «يشاء» محذوفٌ أي: يَشَاءُ نزولَه عليه، ويجوزُ أَن يكونَ يشاءُ يختارُ ويصطفي انتهى.

وقد عَرَفت أن العائدَ المجرورَ لا يُحذَفُ إلا بشروطٍ، وليسَت موجودةٌ هنا فلا حاجةَ إلى هذا التقديرِ) [1].

وعند قوله تعالى: (فَمَنِ اعتَدى عَلَيكُم فَاعتَدُوا عَلَيهِ بِمِثلِ مَا اعتَدى عَلَيكُم) [البقرة: ١٩٤] قال السمين الحلبي: (في الباء قولان، أحدُهما: أن تكونَ غيرَ زائدةٍ، بل تكونُ متعلقةً بـ(اعتدوا)، والمعنى بعقوبةٍ مثلِ جنايةِ اعتدائِه. والثاني: أنها زائدةٌ أي: مثلَ اعتدائه، فتكون: إمّا نعتاً لمصدرٍ محذوف أي: اعتداء مماثلاً لاعتدائه، وإمَّا حالاً من المصدرِ المحذوفِ كما هو مذهبُ سيبويه أي: فاعتدوا الاعتداء مُشبِهاً اعتداءَه.

و«ما» يجوزُ أن تكونَ مصدريةً فلا تفتقر إلى عائدٍ، وأَن تكونَ موصولةً فيكونُ العائدُ محذوفاً، أي: مثلَ ما اعتدى عليكم به، وجاز حذفُه لأنَّ المضافَ إلى الموصول قد جُرَّ بحرفٍ جُرَّ به العائدُ واتَّحد المتعلَّقان) [2].

---

(١) . الدر المصون ١: ٥١٢.

(٢) . الدر المصون ٢: ٣١٠.

وعند قوله تعالى: (قالَ ذلِكَ مَا كُنَّا نَبغِ) [الكهف: ٦٤] قال أبو السعود: ((قَالَ) أي موسى عليه الصلاة والسلام (ذلك) الذي ذكرتَ من أمر الحوت (مَا كُنَّا نبغ) وقرئ بإثبات الياء والضميرُ العائد إلى الموصول محذوفٌ أصلُه نبغيه أي نطلبه لكونه أَمارةً للفوز بالمرام (فارتدا) أي رجعا (على آثارهما) طريقِهما الذي جاءا منه) [١].

وعند قوله سبحانه: (فَانظُر مَاذَا تَرى قالَ يَا أَبَتِ افعَل مَا تُؤمَرُ) [الصافات: ١٠٢] قال أبو السعود: (وقرى ماذا تُري بضمّ التَّاءِ وكسرِ الرَّاءِ وبفتحِها مبنياً للمفعول (قال يا أبت افعل مَا تُؤمَرُ) أي تُؤمر بهِ فحذف الجارُّ أوَّلاً على القاعدةِ المُطَّردةِ ثم حُذف العائدُ إلى الموصولِ بعد انقلابه منصوباً بإيصاله إلى الفعلِ أو حُذفا دفعةً أو افعل أمرك على إضافة المصدر إلى المفعولِ وتسمية المأمورِ به أمراً) [٢].

وعند قوله سبحانه: (ذلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللهُ عِبادَهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ) [الشورى: ٢٣] قال أبو السعود: ((ذلك) الفضلُ الكبيرُ هو (الذي يُبَشّرُ الله عِبَادَهُ) أي يبشرُهم به فحذفَ الجارُّ ثمَّ العائدَ إلى الموصول كما في قوله تعالى: (أَهذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً) [الفرقان: ٤١] أو ذلكَ التبشيرُ الذي يبشرُه الله تعالى عباده (الذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ)) [٣].

وعند قوله سبحانه: (كَلَّا لَمَّا يَقضِ ما أَمَرَهُ) [عبس: ٢٣] قال الألوسي: (لَمَّا يَقضِ ما أَمَرَهُ بيان لسبب الردع ولَمَّا نافية جازمة ونفيها غير منقطع.

---

(١) . تفسير أبي السعود ٥: ٢٣٣.

(٢) . تفسير أبي السعود ٧: ٢٠٠.

(٣) . تفسير أبي السعود ٨: ٣٠.

وما موصولة، وضمير أَمَرَهُ إما للإنسان كالمستتر في يقض والعائد إلى الموصول محذوف، أي به، أو للموصول على الحذف والإيصال والعائد إلى الإنسان محذوف، أي إياه قيل.

والثاني أحسن لأن حذف المفعول أهون من حذف العائد إلى الموصول) [1].

وعند قوله عز وجل: (أَن تَقُولَ نَفسٌ يَا حَسرَتى عَلى مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللهِ) [الزمر: ٥٦] قال ابن عاشور: (ويجوز أن تكون ما موصولة وفعل فرطت متعدياً بنفسه على أحد الاستعمالين، ويكون المفعول محذوفاً وهو الضمير المحذوف العائد إلى الموصول.

وحذفه في مثله كثير، ويكون المجرور ب (في) حالاً من ذلك الضمير، أي كائناً ما فرطته في جانب الله) [2].

وعند قوله عز وجل: (لَا يَقدِرُونَ عَلى شَيءٍ مِمَّا كَسَبُوا) [البقرة: ٢٦٤] قال ابن عاشور: (أوقع موقعاً بديعاً من نظم الكلام تنهال به معان كثيرة فهو بموقعه كان صالحاً لأن يكون حالا من الذي ينفق ماله رئاء الناس فيكون مندرجاً في الحالة المشبهة، وإجراء ضمير كسبوا ضمير جمع لتأويل الذي ينفق بالجماعة، وصالحاً لأن يكون حالاً من مثل صفوان باعتبار أنه مثل على نحو ما جوز في قوله تعالى: (أَو كَصَيِّبٍ مِنَ السَّماءِ) [البقرة: ١٩] إذ تقديره فيه كمثل ذوي صيب فلذلك جاء ضميره بصيغة الجمع رعياً للمعنى.

وإن كان لفظ المعاد مفرداً، وصالحاً لأن يجعل استينافاً بيانياً؛ لأن الكلام الذي قبله يثير سؤال سائل عن مغبة أمر المشبه، وصالحاً لأن يجعل تذييلاً

---

(١). روح المعاني ١٥: ٢٤٧.

(٢). التحرير والتنوير ٢٤: ٤٦.

وفذلكة لضرب المثل فهو عود عن بدء قوله: (لَا تُبطِلُوا صَدَقاتِكُم بِالمَنِّ وَالأَذى) [البقرة: ٢٦٤] إلى آخر الكلام.

وصالحاً لأن يجعل حالاً من (صفوان) أي لا يقدرون على شيء مما كسبوا منه، وحذف عائد الصلة لأنه ضمير مجرور بما جر به اسم الموصول) [١].

قال ابن جني: (حذف العائد، فإن كان الضمير في الصلة منصوباً متصلاً بالفعل جاز حذفه جوازاً حسناً لطول الكلام، تقول: كلمت الذي كلمت، أي الذي كلمته، حذفت الهاء لطول الاسم.

فإن انفصلت لم يجز حذفها، تقول: الذي مررت به زيد، ولا تقول: الذي مررت زيد، لانفصال الضمير من الفعل واتصاله بالباء.

ولو قلت: ضربت الذي قامت هند لم يجز؛ لأنه ليس في الجملة ضمير يعود على الموصول من صلته، فإن قلت: عنده أو معه أو نحو ذلك، صحت المسألة لعود الضمير من الصلة.

ولو قلت: ضربت التي سوطاً أخوها جعفر، لم يجز، ولأنك فصلت بالسوط وهو أجنبي بين الصلة والموصول. وصحة المسألة أن تقول ضربت التي أخوها جعفر سوطاً، أو ضربت سوطاً التي أخوها جعفر، أو سوطاً ضربت التي أخوها جعفر، كل ذلك جائز.

ولكن لو قلت: سوطاً مررت بالذي ضربته، لم يجز؛ لأنك قدمت السوط وهو منصوب بما في الصلة على الموصول) [٢].

قال ابن الشجري: (وإنما ضعف حذف العائد من الخبر، لأنّ الجملة التي تقع خبرا عن المبتدأ إنما هي حديث عنه وأجنبيّة منه، فالعائد منها يعلّقها به،

---

(١) . التحرير والتنوير ٣: ٤٩.

(٢) . اللمع في العربية لابن جني: ١٩٠.

ولكنهم شبّهوها بالجملة التي تقع وصفا، كما شبّهوا جملة الصّفة بجملة الصّلة، من حيث كانت الصفة توضّح الموصوف كما توضّح الصّلة الموصول، إلا أنّ الموصول يلزمه أن يوصل، والموصوف لا يلزمه أن يوصف.

وإنما حسن وكثر حذف العائد من الصّلة، لأنّ الموصول مع صلته بمنزلة اسم مفرد، فالصّلة منه كبعض أجزاء كلمة، فهي كالفاء والراء من جعفر، فإذا قلت: الذي أكرمه أخوك زيد، فقد تنزّلت أربعة أشياء منزلة اسم مفرد، وهي الذي والفعل وفاعله ومفعوله، وهو الضمير العائد، فآثروا التخفيف بحذف بعض الأربعة، وكان الضمير أولى بالحذف؛ لأنَّ المفعول فضلة، وقد ورد حذفه في غير الصّلة كثيرا حسنا، كما أريتك آنفاً، في نحو قوله تعالى: (ما وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَما قَلى) [الضحى: ٣] فكان حذفه من الصّلة لهذه العلَّة أقوى من حذفه من الصّفة، وحذفه من الصّفة أقوى من حذفه من الخبر) [1].

قال الأنباري: (فإن قيل: فَلِمَ وجب العائد من الصلة إلى الموصول؟ قيل: لأنَّ العائد يعلقها بالموصول، ويتممها به، ولذلك، لم يجز أن يرتفع (زيد) بـ(خرج) في قولهم: الذي خرج زيد، لأنَّه يؤدي إلى أن تخلو الصِّلة من العائد إلى الموصول.

فإن قيل: فَلِمَ حُذِف في قوله تعالى: (أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً) [الفرقان: ٤١]؟ قيل: لأنَّ العائد ضمير المنصوب المتّصل والضمير المنصوب المتصل يجوز حذفه (وإنما جاز حذفه)؛ لأنَّه صار الاسم الموصول، والفعل، والفاعل، والمفعول بمنزلة شيءٍ واحد؛ فلمّا صارت هذه الأشياء بمنزلة الشيء

(١) . أمالي ابن الشجري ٢: ٧٢.

الواحد؛ طلبوا لها التَّخفيف، وكان حذف المفعول أولى؛ لأنَّ المفعول فضلة، بخلاف غيره من هذه الأشياء؛ فكان حذفه أولى)[1].

وقال ابن الخباز: (ولا يجوز حذف العائد من الصلة، لأنه هو الذي ربطها بالموصول، فحذفه يقطع ما بينها وبينه، فإن كان منصوباً متصلاً بفعل جاز حذفه، (وقولنا: منصوباً احترازاً من المرفوع فإن حذفه) يجوز جوازاً قبيحاً كقراءة بعضهم: (تَماماً عَلَى الَّذِي أَحسَنَ) [الأنعام: ١٥٤] أي: الذي هو أحسن، وإنما قبح حذفه، لأنه شطر الجملة وقولنا: متصلا، احترازاً من المنفصل كقولك: الذي إياه أكرمت زيد.

لا يجوز حذفه، لأن الضمير المنفصل يجري مجرى الظاهر، وقولنا: بفعل احترازاً من المتصل بالحرف كقولك: الذي إنه قائم زيد، لا يجوز حذفه، لأنه في الأصل مبتدأ، وقد كثر حذف العائد في القرآن، قال الله تعالى: (ذلِكَ هُدَى اللهِ يَهدِي بِهِ مَن يَشاءُ) [الزمر: ٢٣]، وقال تعالى: (مِنهُم مَن كَلَّمَ اللهُ) [البقرة: ٢٥٣]، وقال تعالى (أُولئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللهُ) [الأنعام: ٩٠]، وقال تعالى: (أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً) [الفرقان: ٤١]، وقد جاء الإثبات على الأصل قال تعالى: (الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيطانُ) [البقرة: ٢٧٥]، وقال تعالى: (أُولئِكَ الَّذِينَ آتَيناهُمُ الكِتابَ) [الأعراف: ٨٩] وإنما حسن حذفه، لأن الموصول والفعل والفاعل والمفعول بمنزلة اسم واحد. فحذف العائد تخفيفاً، فإن انفصل الضمير عن الفعل واتصل بحرف جر لم يجز حذفه تقول: الذي مررت به زيد، وفي التنزيل: (إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَت لَهُم مِنَّا الحُسنى) [الأنبياء: ١٠١] وإنما لم يجز الحذف لأن حذفه يقضي إلى حذف حرف الجر، لأنه لا يجوز بقاء الجار بغير مجرور، وأجاز ابن السراج مررت بالذي مررت، وسرت إلى الذي سرت، يريد

---

(١) . أسرار العربية للأنباري: ٢٦٤.

مررت بالذي مررت به وسرت إلى الذي سرت إليه، فحذفت حرف الجر من الصلة، لأنها من جنس الفعل الذي تعدى إلى الموصول، وقد ذكرت مع الفل الأول الحرف الذي حذفته من الصلة، فإن اختلف الفعلان لم يجز الحذف كقولك: مررت بالذي سرت، لأنك لم تذكر إلى.

واعلم أن قولك: ضربت الذي قام زيد. يفسد من وجه ويصح من وجه، فوجه الفساد: أن ترفع زيداً بـ(قام)، لأنه ليس في الصلة ضمير يعود إلى الموصول. ووجه الصحة: أن تجعل في قام ضميراً يعود على الذي وترفع زيداً بأنه بدل من الضمير، ويظهر أثر ذلك في التثنية والجمع، ويجوز أن تنصب زيداً فتجعله بدلاً من الذي وإذا رفعت زيداً بـ(قام) وجئت بعائد صحت المسألة كقولك ضربت الذي قام زيد عنده أو ضربت الذي قام زيد معه. ويجوز أن يكون العائد في الصلة بعض الجملة وفضله ويجوز أن يكون قريباً من الموصول، وأن يكون بعيداً، منه، لأن اعتلاق الصلة بالموصول حاصل منه على كلا التقديرين. ولا يجوز أن تقول: ضربت التي سوطا أخوها جعفر، لأن التي موصول وأخوها جعفر صلة وسوطاً مصدر لضربت أجنبي من الصلة والموصول، لأنه مصدر فعل عامل في الموصول، فلو كان في الصلة لم يعمل فيه ما عمل في الموصول. ولصحة المسألة ثلاث صور: إحداها: أن توقع سوطاً بعد الصلة فتقول: ضربت التي أخوها جعفر سوطاً، فيكون قولك: التي أخوها جعفر بمنزلة هند كأنك قلت: ضربت هنداً سوطاً. الثانية: أن توقع سوطاً بين ضربت والتي فتقول: ضربت سوطاً التي أخوها جعفر، فكأنك قلت: ضربت سوطاً هنداً.

الثالثة: أن تقدم سوطاً على ضربت فتقول: سوطاً ضربت التي أخوها جعفر، هذا ما ذكره، ويجوز سوطاً التي أخوها جعفر ضربت، والتي أخوها جعفر سوطاً ضربت، فهاتان صورتان أخريان.

قال ابن الخباز: ولا يجوز أن تقول: سوطاً مررت بالذي ضربته لأن سوطاً مصدر عملت فيه الصلة، ولا يقع المعمول حيث لا يقع العامل، وصحة المسألة أن تقول: مررت بالذي سوطاً ضربته، لأن سوطاً من الصلة فيجوز أن يكون إلى جانب الذي، وتقول: مررت بالذي ضربته سوطاً فتوقعه بعد الفعل. ومن الممتنع أن تقول: مررت بسوط الذي ضربته، لأنك فصلت بين الجار والمجرور وقدمت الصلة على الموصول، ولا يجوز مررت سوطاً بالذي ضربته، لأنك قدمت (الصلة على الموصول) فإن قلت: ضربت الذي ضربته سوطاً، فنصبت سوطاً بـ(ضربت) الأول جاز أن تقول: ضربت سوطاً الذي ضربته، وسوطاً ضربت الذي ضربته ولا يجوز ضربت الذي سوطاً ضربته لأنك فصلت بين الصلة والموصول بشيء أجنبي منهما، فإن نصبته بـ(ضربت) الثاني فقد ذكرنا حكمه، ولو قلت: جاءني الذي هل قام غلامه، لم يجز، لأن الاستفهام ليس بخبر، فلا يكون به إيضاح، والأمر والنهي والنداء والتمني والترجي والتعجب عند ابن السراج، والتحضيض والعرض والدعاء، لا يكون واحد منها صلة للموصول فإن جئت بالقول قبلها كلها جاز وقوعها صلة، لأن القول خبر وهو الصلة، وهذه الأشياء محكمة به، وأنشدوا للفرزدق:

وإني لرام نظرة قبل التي ... لعلي وإن شطت نواها أزورها

أراد قبل التي أقول، وكذلك تقول: جاءني الذي قلت لك: أكرمه، ورأيت الذي قال لك الأمير: لا تذهب إليه، ولا تقول: الذي يوم الجمعة زيد، لأنك لما أخبرت عن الذي يزيد صار جثة.

وظروف الزمان لا تكون صلات للجثث كما لا تكون أخباراً عنها) [1].

(1) . توجيه اللمع لابن الخباز: ٤٩٨.

١١. قاعدة: (المَوصُولُ مِن صِيَغِ العُمُومِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله عز وجل: (وَاللائِي يَئِسنَ مِنَ المَحِيضِ مِن نِسائِكُم إِنِ ارتَبتُم فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشهُرٍ وَاللائِي لَم يَحِضنَ وَأُولاتُ الأَحمالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعنَ حَملَهُنَّ) [الطلاق: ٥] قال: (واختلف المتأخرون من أهل الأصول في وجه العمل في تعارض عمومين كل واحد منهما عام من وجه مثل هاتين الآيتين، فالجمهور درجوا على ترجيح أحدهما بمرجح والحنفية جعلوا المتأخر من العمومين ناسخاً للمتقدم.

فقوله: (وَأُولاتُ الأَحمالِ) لأن الموصول من صيغ العموم فيعم كل حامل معتدة سواء كانت في عدة طلاق أو في عدة وفاة، وقوله: (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّونَ مِنكُم وَيَذَرُونَ أَزواجاً يَتَرَبَّصنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَربَعَةَ أَشهُرٍ وَعَشراً) [البقرة: ٢٣٤] تعم كل امرأة تركها الميت سواء كانت حاملاً أو غير حامل، لأن أزواجاً نكرة وقعت مفعول الصلة وهي يذرون المشتملة على ضمير الموصول الذي هو عام فمفعوله تبع له في عمومه، فيشمل المتوفى عنهن الحوامل وهن ممن شملهن عموم أولات الأحمال فتعارض العمومان كل من وجه، فآية وأولات الأحمال اقتضت أن الحوامل كلهن تنتهي عدتهن بالوضع وقد يكون الوضع قبل الأربعة الأشهر والعشر، وآية البقرة يقتضي عمومها أن المتوفى عنهن يتربصن أربعة أشهر وعشرا. وقد يتأخر هذا الأجل عن وضع الحمل)[١].

(١) . التحرير والتنوير ٢٨: ٣٢١.

١٢. قاعدة: ((ما) الموصولةُ أعمُّ من (مَن))

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله عز وجل: (وَلَمَّا جاءَهُم كِتابٌ مِن عِندِ اللهِ مُصَدِّقٌ لِما مَعَهُم وَكانُوا مِن قَبلُ يَستَفتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جاءَهُم مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ) [البقرة: ٨٩] قال: (وقوله: (فَلَمَّا جاءَهُم مَا عَرَفُوا) أي ما كانوا يستفتحون به أي لما جاء الكتاب الذي عرفوه كفروا به وقد عدل عن أن يقال فلما جاءهم الكتاب ليكون اللفظ أشمل فيشمل الكتاب والرسول الذي جاء به فإنه لا يجيء كتاب إلا مع رسول.

ووقع التعبير بـ(ما) الموصولة دون (مَن) لأجل هذا الشمول ولأن الإبهام يناسبه الموصول الذي هو أعم فإن الحق أن (ما) تجيء لما هو أعم من العاقل) [١].

وعند قوله سبحانه: (لِلَّهِ مُلكُ السَّماواتِ وَالأَرضِ وَما فِيهِنَّ) [المائدة: ١٢٠] قال: (وجيء بالموصول (ما) في قوله وما فيهن دون (مَن)، لأن (ما) هي الأصل في الموصول المبهم، فلم يعتبر تغليب العقلاء) [٢].

---

(١) . التحرير والتنوير ١: ٦٠١.

(٢) . التحرير والتنوير ٧: ١٢٠.

١٣. قاعدة: (مَن ومَا والذي، لا يُوصَلنَ بِالأمرِ والنَّهي إلَّا بِمَا يُضمَرُ مَعَها مِن ذكرِ الخبرِ، وأنَّ لامَ القسمِ إذا جاءت مع هذه الحروفِ فلفظُ القسمِ وما أشبه لفظه مُضمَرٌ مَعَها)

هذه القاعدة مستفادة من الواحدي فعند قوله عز وجل: (وَإِنَّ مِنكُم لَمَن لَيُبَطِّئَنَّ) [النساء: ٧٢] قال: (وقوله: (لَمَن) اللام فيه لام الابتداء، وإنما دخلت مكان إن، كما تقول: إن فيها لأخاك.

قال الفراء: دخلت اللام في: (لَيُبَطِّئَنَّ) وهي صلة لمن على إضمار شبيه باليمين، كما تقول في الكلام: هذا الذي ليقومن، وأرى رجلاً ليفعلن ما يريد. فتدخل اللام في صلة النكرة، كما تدخلها في صلة الموصول.

وقال الزجاج: (من) في هذه الآية موصولة بالجالب للقسم، كأن هذا لو كان كلاماً لقلت: إن منكم لمن أحلف والله ليبطئن.

وهذا الذي قاله الزجاج معنى قول الفراء: وهي صلة لمن على إضمار شبيه باليمين.

قال: والنحويون يُجمعون على أن: من وما والذي لا يوصلن بالأمر والنهي إلا بما يضمر معها من ذكر الخبر، وأن لام القسم إذا جاءت مع هذه الحروف فلفظ القسم وما أشبه لفظه مضمر معها. هذا كلام الزجاج.

وبيان هذا: أنه يجوز أن تقول: مررت بمن تضربه، ولا يجوز: مررت بمن أضربه؛ لأن الخبر يصح أن يكون صلة والأمر والنهي لا يكونان صلة لموصول، والفرق بينهما أن الخبر يوضح الموصول كما يوضح الموصوف في قولك: مررت برجل لتكرمنه؛ لأنه قد خصصه وقوع الإكرام به في المستقبل، وليس ذلك الأمر في قولك: مررت برجل اضربه؛ لأنه لا يتخصص بالضرب في الأمر كما

يتخصص في الخبر، فلذلك جاز أن يعرف بالضرب في الخبر ولم يجز في الأمر) [1].

قال ابن جني: (جملة الصلة خبرية، ولو قلت: جاءني الذي هل قام غلامه، لم يجز؛ لأن الاستفهام لا يدخله صدق ولا كذب، فلذلك لا يكون صلة.

وكذلك الأمر والنهي، وكذلك لو قلت: الذي يوم الجمعة زيد لم يجز؛ لأن ظروف الزمان لا تكون صلات للجثث، كما لا تكون أخباراً عن الجثث، ولكن تقول: عجبت من القيام الذي يوم الجمعة؛ لأن ظروف الزمان تكون صلات للأحداث كما تكون أخباراً عنها.

وتقول: ضربت الذي قام غلامه زيد، وإن شئت زيداً، وإن شئت زيد، أما الرفع فعلى أن يكون زيد بدلاً من الغلام، والنصب على أن يكون بدلاً من الذي، وإذا جررت جعلته بدلاً من الهاء في غلامه، قال الفرزدق:

على حالة لو أن في القوم حاتماً ... على جوده لضن بالماء حاتم

جر حاتماً لأنه بدل من الهاء في جوده) [2].

وقال ابن الأثير: (هذه الموصولات نواقص، ولا يتمّ الكلام معها إلّا بصلة وعائد.

أمّا الصّلة: فلا تكون إلّا جملة خبريّة؛ فعلية، واسمية، وظرفية، وشرطية، تقول: الذي قام زيد، والذي زيد غلامه عمرو، والّذي خلفك زيد، والّذي إن تأته يأتك عمرو، ولا بدّ أن تكون معلومة للمخاطب، ولا يجوز أن تكون الجملة تعجبا، ولا استفهاما، ولا أمرا، ولا نهيا، ولا نداء، وألحق الفارسيّ بها نعم وبئس،

---

(1) . التفسير البسيط ٦: ٥٨٦.

(2) . اللمع في العربية لابن جني: ١٩١.

واختلفوا في القسم، وعلى الجواز جاء قوله تعالى: (وَإِنَّ مِنكُم لَمَن لَيُبَطِّئَنَّ) [النساء: ٧٢] ومن منع قال: الصّلة محذوفة.

ولا يجوز أن يكون للجملة تعلّق بما قبل الّذي، نحو: لكنّ وإذا، فلا تقول: مررت بالّذي لكنّه منطلق، ولا مررت بالّذي إذا ينطلق.

والضّابط في الصلة: أنّ كلّ ما تمكّن في باب الأخبار، وصلح أن يقال فيه: صدق أو كذب، وجاز أن يوصف به النّكرات، فجائز أن يكون صلة، وكل فعل تصل به (الّذي) أو تصف به النّكرة، ولا يتضمّن ضمير الموصول أو الموصوف فغير جائز أن تصل به، فلو قلت: مررت برجل نعم الرجل، ما جاز إلا أن تريد هو نعم الرجل، فتضمر المبتدأ، ومتى أضمرت القول في جميع ما منع أن يوصل به جازت الصلة به؛ لأن الكلام يصير خبرا، فتقول: مررت بالّذي يقال له: ما أحسنه، وبالّذي يقال له:

اضرب زيدا، وبالّذي يقال له: نعم الرّجل هو، ومنه قوله:

وإنّي لراج نظرة قبل الّتي ... لعلّي وإن شطّت نواها أزورها.

وأمّا الألف واللّام فإنّها لا تدخل إلا في الجملة الفعليّة، تقول في «قام زيد»:

القائم زيد، وتوصل بالمفرد ولا توصل بالجمل.

وأمّا العائد فلا بدّ من وجوده في الجملة غالبا؛ لأنّها كلام مستقلّ، غير محتاج إلى غيره، فإذا علّق بغيره احتاج إلى ما يربطه به فتقول: الذي قام أبوه زيد.

فأمّا قول الشّاعر:

وأنا الّذي قتّلت بكرا في الوغى ... وتركت تغلب غير ذات سنام

فالعائد يرجع إلى «أنا»؛ لأن «أنا» هو الّذي، ومن هاهنا جاز أن تحمل صلة الّذي على المعنى، فتقول: أنا الّذي قمت، وأنت الّذي قمت، وأنا الّذي ضربتك، ولو حملته على اللفظ لقلت: أنا الّذي قام، وأنت الّذي قام وأنا الّذي ضربك، فأمّا قوله تعالى: (تَماماً عَلَى الَّذِي أَحسَنَ) بالرفع فالعائد محذوف، وقد ذكرناه.

وقد حذفوا العائد؛ لطول الكلام في قولهم:" ما أنا بالّذي قائل لك شيئا" وقد حذفوا الصلة بأسرها في قوله:

ولقد رأبت ثأي العشيرة كلّها ... وكفيت جانيها اللتيّا والتي

تقديره: التي من فظاعتها كيت وكيت؛ وإنّما حذفوا ليوهموا أنّ الأمر بلغ من الشدة ما تقصر العبارة عن وصفه، وتقول: أين الرجل الذّي قلت، وأين الرجل الذّي زعمت، فتكتفى ب" قلت" وزعمت من جملة الكلام الذي بعده؛ لأنّه حكاية، تريد: الذي قلت: إنّه من أمره كذا وكذا) [1].

وقال العكبري: (وإنَّما كَانَت الصلةُ جملَة خبريّةً لأربعةِ أوجه:

أَحدهَا: أنَّ الغرضَ مِنهَا إيضاحُ الموصولِ وغيرُ الخبريّة من الأَمر والاستفهام مبهمٌ، فَلَا يحصل الإِيضَاح.

وَالثَّانِي: أنَّ الَّذِي اسمٌ ظاهرٌ والأسماء الظاهرةُ للغيبةِ، فَلَو وُصلت بِالأَمر وَالنَّهي لِلمُواجه لتناقضا؛ لأنَّ المواجهة خطابٌ، وإن كَانَا للغائبِ لزمَ أن يكونَ فاعلُهما غير الَّذِي وَالضَّمِير العَائِد على الَّذِي هُوَ الَّذِي فِي المَعنى فيتدافعان، وَكَذَلِكَ الِاستِفهَام.

وَالثَّالِث: أنَّ الَّذِي وصلته مقدّران باسمٍ واحدٍ، والاسمُ الواحدُ لَا يدلُّ على الأمرِ وَالنَّهي والاستفهام مَعَ دلَالَته على مسمًّى آخر.

---

(1) . البديع في علم العربية لابن الأثير ٢: ٢٤٤.

والرابعُ: أنَّ الَّذِي وصلَته يُخبَرُ عَنهُمَا تَارَة وَبِهِمَا أُخرَى، والأمرُ والنهيُ والاستفهامُ لَا يصحُّ فِيهَا ذَلِك.

فَإِن قيلَ فَمَا تَقول فِي بَيت الفرزدق من الطَّوِيل

وإِنِّي لَرامٍ نَظرةً قِبَلَ الَّتي ... لَعلّي وإن شَطَّت نَواها أَزُورُها

فجعلَ الصِّلةَ لعلّ قيل هُوَ شاذ وتأويلُه أنَّه حذف القَول وَتَقدِيره الَّتِي أَقُول لعلّي وَمَا جَاءَ من ذَلِك فَهَذَا سَبيله) [1].

وقال ابن الخباز: (ولا تكون الصلة إلا جملة خبرية، وقد فسر الخبرية بقوله: (محتملة للصدق والكذب) وإنما وجب أن تكون خبرية؛ لأن التخصيص والإيضاح لا يحصل بغير الخبر، ولهذا كله أمثلة أنا أسوقها واحداً فواحداً، وأذكر عند كل مثال منها ما يليق به، تقول: الذي قام أخوه زيد. فالذي مبتدأ وقام فعل وأخوه فاعله، والهاء عائدة إلى الذي، وقد تم الذي بصلته وتمامه عند الهاء، فصار بمنزلة قولك: «هذا» وزيد خبره، وتقول: الذي أخوه زيد أخوك، فالذي مبتدأ أيضاً وأخوه مبتدأ، وزيد خبره، والعائد إلى الذي الهاء، وأخوك خبر الذي.

ولا يجوز تقديم زيد في المسألة الأولى، ولا تقديم أخوك في المسألة الثانية على الذي، لأن المبتدأ والخبر معرفتان، وإذا كانا معرفتين لم يتقدم الخبر على المبتدأ، لأنه يلتبس بالمبتدأ، ولو قلت الذي قام أخوه عاقل، والذي أخوه زيد كريم، جاز التقديم، لأن المبتدأ معرفة والخبر نكرة. تقول: مررت بالذي في الدار، فالذي مفعول تعدى إليه الفعل بالباء وقد وصل بحرف الجر، والاستقرار محذوف تقديره: مررت بالذي استقر في الدار، إن أردت الماضي، وإن أردت المستقبل قدرت يستقر، وفي الفعل المقدر ضمير يعود إلى الموصول مستكناً فيه، فلما حذف نقل الضمير الذي كان في الفعل إلى حرف الجر فارتفع به، كما كان

---

(1) . اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٢: ١١٧.

يرتفع بالفعل، ولو جئت بظاهر فقلت: مررت بالذي في الدار أبوه كان لك في أبوه وجهان: أن ترفعه بالظرف، لأنه في موضع الضمير. والثاني: أن ترفعه بالابتاء وتجعل الظرف خبراً مقدماً، ويجوز أن تقول: مررت بالذي أبوه في الدار، ومررت بالذي هو في الدار، فيكون أبوه وهو مبتدأين والظرف خبره.

وفي التنزيل: (الَّذِينَ هُم فِي خَوضٍ يَلعَبُونَ) [الطور: ١٢] وإنما حكمنا بنقل الضمير إلى الظرف لئلا تخلو الصلة من العائد، ولئلا يكثر الحذف وتقول: جاءني من غلامه زيد فمن فاعل، وغلامه زيد صلته، ولا يجوز تقديم زيد على غلامه لما ذكرنا، ويجوز أن تكون من نكرة موصوفة، كأنك قلت: جاءني إنسان غلامه زيد، والفرق بينهما أنك إذا جعلت من موصولة لم يكن للجملة موضع من الإعراب، لأن الصلة لا موضع لها من الإعراب، لأن المفرد لا يقم مقامها، وإذا جعلت من نكرة موصوفة كان موضع الجملة رفعاً لأنها صفة مرفوع، وتقول: رأيت ما رأتيه، فقصة «ما» كقصة من إن جعلتها موصولة لم يكن للجملة موضع من الإعراب، وإن جعلتها موصوفة كانت الجملة في موضع نصب، لأن «ما» منصوبة.

وتقول: نظرت إلى القائم أخوه فالألف واللام بمعنى الذي، وقائم صلته وهو في تقدير الفعل الصريح، ولما كانت الصلة ها هنا اسماً صريحاً أعربت، ويدلك على أن اسم الفاعل في معنى الفعل الصريح إجماعهم على إعماله، وهو بمعنى الماضي كقولك: جاءني الضارب زيداً أمس، فلولا أنه في تقدير الفعل – كأنك (قلت) جاءني الذي ضرب زيداً أمس لم يجز أن يعمل، وهو للماضي.

وقالوا: إنه لا يجوز أن يعمل في المستقبل، فلا تقول: الضارب زيداً غداً عبد الله لأن اسم الفاعل يعمل في المستقبل من غير ألف ولام كقوله تعالى: (والله متم نوره).

فأما قول جرير:

فبت والهم يغشاني طوارقه ... من خوف رحلة بين الظاعنين غداً

فإن غداً متعلق بين لا بالظاعنين كذا قال أبو علي) [1].

١٤. قاعدة: (الظَّرفُ إذا وَقَعَ صِلَةً أوغلَ في شبهِ الفِعلِ لِاعتمادِه على الموصولِ، فعَمِلَ عملَ الفِعل)

هذه القاعدة مستفادة من الزمخشري، فعند قوله سبحانه: (كَفى بِاللهِ شَهِيداً بَينِي وَبَينَكُم وَمَن عِندَهُ عِلمُ الكِتابِ) [الرعد: ٤٣] قال: (فإن قلت: بم ارتفع علم الكتاب؟ قلت: في القراءة التي وقع فيها عنده صلة يرتفع العلم بالمقدّر في الظرف، فيكون فاعلاً، لأنَّ الظرف إذا وقع صلة أوغل في شبه الفعل لاعتماده على الموصول، فعمل عمل الفعل، كقولك: مررت بالذي في الدار أخوه، فأخوه فاعل، كما تقول: بالذي استقرّ في الدار أخوه. وفي القراءة التي لم يقع فيها عنده صلة يرتفع العلم بالابتداء) [2].

---

(١). توجيه اللمع لابن الخباز: ٤٩٥.

(٢). الكشاف ٢: ٥٣٦.

١٥. قاعدة: ((أي) اسمٌ مَوصولٌ مُبهَمٌ مثلُ (مَا) وزِيدَت بَعدَها (مَا) لِلتَّأكِيدِ لِيصيرَ الموصُولُ شَبِيهاً بأسماءِ الشَّرطِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله عز وجل: (قالَ ذلِكَ بَيني وَبَينَكَ أَيَّمَا الأَجَلَينِ قَضَيتُ فَلا عُدوانَ عَلَيَّ وَاللهُ عَلى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ) [القصص: ٢٨] قال: (و(أيما) منصوب ب قضيت. و (أي) اسم موصول مبهم مثل (ما) . وزيدت بعدها (ما) للتأكيد ليصير الموصول شبيها بأسماء الشرط لأن تأكيد ما في اسم الموصول من الإبهام يكسبه عموماً فيشبه الشرط، فلذلك جعل له جواب كجواب الشرط.

والجملة كلها بدل اشتمال من جملة ذلك بيني وبينك لأن التخيير في منتهى الأجل مما اشتمل عليه التعاقد المفاد بجملة ذلك بيني وبينك) [١].

١٦. قاعدة: (قَد يُشرب (أي) مَعنَى المَوصُولِ ومَعنَى الشَّرطِ ومَعنَى الاستفهامِ ومَعنَى التَّنويهِ بِكاملٍ ومَعنَى المُعَرف بـ(أل) إذا وُصِلَ بِندائِه)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله عز وجل: (فَسَتُبصِرُ وَيُبصِرُونَ. بِأَيِّكُمُ المَفتُونُ) [القلم: ٥. ٦] قال: (و(أي) اسم مبهم يتعرف بما يضاف هو إليه، ويظهر أن مدلول (أي) فرد أو طائفة متميز عن مشارك في طائفته من جنس أو وصف بمميز واقعي أو جعلي، فهذا مدلول (أي) في جميع مواقعه، وله مواقع كثيرة في الكلام، فقد يُشرب (أي) معنى الموصول، ومعنى الشرط، ومعنى الاستفهام، ومعنى التنويه بكامل، ومعنى المعرف ب (أل) إذا وصل بندائه.

---

(١) . التحرير والتنوير ٢٠: ١١٠.

وهو في جميع ذلك يفيد شيئا متميزا عما يشاركه في طائفته المدلولة بما أضيف هو إليه، فقوله تعالى: بأيكم المفتون معناه: أي رجل، أو أي فريق منكم المفتون، ف (أي) في موقعه هنا اسم في موقع المفعول ل (تبصر ويبصرون) أو متعلق به تعلق المجرور) [1].

قال ابن الأثير: (وأمّا «أيّ» فهي بعض ما تضاف إليه، وقد ذكرناها في باب الاستفهام، وهي من بين الأسماء الموصولة معربة إلّا في موضع واحد عند سيبويه، كقوله تعالى: (ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُم أَشَدُّ عَلَى الرَّحمنِ عِتِياً) [مريم: ٦٩] لعدم العائد فيها، تقديره: أيّهم هو أشدّ، والخليل يقول: هي معربة، وإنّما رفعت على الحكاية، تقديره: الّذي يقال له: أيّهم أشدّ.

فإن أظهرت المحذوف نصبت، فقلت: اضرب أيّهم هو أفضل: وقرأ أهل الكوفة: (أَيُّهُم أَشَدُّ) بالنّصب مع الحذف، وهذا المحذوف مع أخوات، أي: قليل.

وقد قرئ: (تَماماً عَلَى الَّذِي أَحسَنَ) [الأنعام: ١٥٤] و(مَثَلاً ما بَعُوضَةً) [البقرة: ٢٦] بالرفع على تقدير: الّذي هو أحسن، والّذي هو بعوضة.

فإن قطعتها عن الإضافة فالنّصب لا غير، تقول: اضرب أيّا أفضل، وأمّا قولهم: (أيّي وأيّك كان شرّا فأخزاه الله) فتقديرها: أيّنا، كقولهم: (أخزى الله الكاذب منّي ومنك) أي: منّا.

وبعض العرب يثني أيّا، ويجمعها مذكّرا ومؤنّثا، فيقول: أيّاهم وأيّوهم وأيّاهنّ وأيّتهنّ) [2].

---

(١) . التحرير والتنوير ٢٩: ٦٦.

(٢) . البديع في علم العربية لابن الأثير ٢: ٢٣٩.

١٧. قاعدة: (الفَاءُ الدَّاخلةُ عَلى خبرِ الموصولِ لِتنزِيلِ المَوصُولِ منزلة الشَّرطِ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم ابن عاشور، فعند قوله تعالى: (فَإِمَّا يَأتِيَنَّكُم مِنِّي هُدىً فَمَن تَبِعَ هُدايَ فَلا خَوفٌ عَلَيهِم وَلا هُم يَحزَنُونَ) [البقرة: ٣٨] قال: (وقوله: (فَمَن تَبِعَ هُدايَ) من شرطية بدليل دخول الفاء في جوابها فلا خوف عليهم، لأن الفاء وإن دخلت في خبر الموصول كثيراً فذلك على معاملته معاملة الشرط، فلتحمل هنا على الشرطية اختصاراً للمسافة) [١].

وعند قوله سبحانه: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا وَالنَّصارى وَالصَّابِئِينَ مَن آمَنَ بِاللهِ وَاليَومِ الآخِرِ وَعَمِلَ صالِحاً فَلَهُم أَجرُهُم عِندَ رَبِّهِم) [البقرة: ٦٢] قال ابن عاشور: (وقوله تعالى: (مَن آمَنَ) يجوز أن تكون (من) شرطاً في موضع المبتدأ، ويكون فلهم أجرهم جواب الشرط، والشرط مع الجواب خبر إن، فيكون المعنى إن الذين آمنوا من يؤمن بالله منهم فله أجره وحذف الرابط بين الجملة وبين اسم (إن)؛ لأن (من) الشرطية عامة فكان الرابط العموم الذي شمل المبتدأ أعني اسم (إن)، ويكون معنى الكلام على الاستقبال لوقوع الفعل الماضي في حيز الشرط، أي من يؤمن منهم بالله ويعمل صالحا فله أجره، ويكون المقصود منه فتح باب الإنابة لهم بعد أن قرعوا بالقوارع السالفة، وذكر معهم من الأمم من لم يذكر عنهم كفر لمناسبة ما اقتضته العلة في قوله: (ذلِكَ بِأَنَّهُم كانُوا يَكفُرُونَ) [البقرة: ٦١]، وتذكيراً لليهود بأنهم لا مزية لهم على غيرهم من الأمم حتى لا يتكلوا على الأوهام أنهم أحباء الله وأن ذنوبهم مغفورة.

---

(١) . التحرير والتنوير ١: ٤٤٢.

ويجوز أن تكون (من) موصولة بدلاً من اسم (إن)، والفعل الماضي حينئذ باق على المضي لأنه ليس ثمة ما يخلصه للاستقبال ودخلت الفاء في فلهم أجرهم إما على أنها تدخل في الخبر نحو قول الشاعر وهو من شواهد «كتاب سيبويه».

وَقَائِلَةٍ خَولَانَ فَانكِح فَتَاتَهُم

ونحو: (إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا المُؤمِنِينَ وَالمُؤمِناتِ ثُمَّ لَم يَتُوبُوا فَلَهُم عَذابُ جَهَنَّمَ) [البروج: ١٠] عند غير سيبويه.

وإما على أن الموصول عومل معاملة الشرط للإيذان بالتعليل فأدخلت الفاء قرينة على ذلك. ويكون المفاد من الآية حينئذ استثناء صالحي بني إسرائيل من الحكم، بضرب الذلة والمسكنة والغضب من الله ويكون ذكر بقية صالحي الأمم معهم على هذا إشارة إلى أن هذه سنة الله في معاملته خلقه ومجازاته كلا على فعله) [١].

وعند قوله سبحانه: (وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً ثُمَّ أَضطَرُّهُ إِلى عَذابِ النَّارِ وَبِئسَ المَصِيرُ) [البقرة: ١٢٦] قال ابن عاشور: (وقوله: (وَمَن كَفَرَ) الأظهر أنه عطف على جملة: وارزق أهله باعتبار القيد وهو قوله: (من آمن) فيكون قوله: (ومن كفر) مبتدأ، وضمن الموصول معنى الشرط، فلذلك قرن الخبر بالفاء على طريقة شائعة في مثله) [٢].

وعند قوله سبحانه: (الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَموالَهُم بِاللَيلِ وَالنَّهارِ سِراً وَعَلانِيَةً فَلَهُم أَجرُهُم عِندَ رَبِّهِم وَلا خَوفٌ عَلَيهِم وَلا هُم يَحزَنُونَ) [البقرة: ٢٧٤] قال ابن عاشور: (وأدخل الفاء في خبر الموصول للتنبيه على تسبب استحقاق الأجر

---

(١) . باختصار من التحرير والتنوير ١: ٥٣٨.

(٢) . التحرير والتنوير ١: ٧١٦.

على الإنفاق؛ لأن المبتدأ لما كان مشتملاً على صلة مقصود منها التعميم، والتعليل، والإيماء إلى علة بناء الخبر على المبتدأ –وهي ينفقون– صح إدخال الفاء في خبره، كما تدخل في جواب الشرط؛ لأن أصل الفاء الدلالة على التسبب، وما أدخلت في جواب الشرط إلا لذلك) [1].

وعند قوله سبحانه: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَماتُوا وَهُم كُفَّارٌ فَلَن يُقبَلَ مِن أَحَدِهِم مِلءُ الأَرضِ ذَهَباً وَلَوِ افتَدى بِهِ) [آل عمران: ٩١] قال ابن عاشور: (والفاء في قوله: (فَلَن يُقبَلَ) مؤذنة بمعاملة الموصول معاملة اسم الشرط، ليدل على أن الصلة هي علة عدم قبول التوبة) [2].

وعند قوله سبحانه: (الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُم فَهُم لَا يُؤمِنُونَ) [الأنعام: ١٢] قال ابن عاشور: (وقيل: (الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُم) مبتدأ، وجملة: (فَهُم لَا يُؤمِنُونَ) خبره، وقرن بالفاء لأن الموصول تضمن معنى الشرط على نحو قوله تعالى: (وَاللاتِي يَأتِينَ الفاحِشَةَ مِن نِسائِكُم فَاستَشهِدُوا عَلَيهِنَّ أَربَعَةً مِنكُم) [النساء: ١٥].

وأشرب الموصول معنى الشرط ليفيد شموله كل من اتصف بمضمون الصلة، ويفيد تعليق حصول مضمون جملة الخبر المنزل منزلة جواب الشرط على حصول مضمون الصلة المنزلة منزلة جملة الشرط، فيفيد أن ذلك مستمر الارتباط والتعليل في جميع أزمنة المستقبل التي يتحقق فيها معنى الصلة) [3].

وعند قوله سبحانه: (وَالَّذِينَ يَكنِزُونَ الذَّهَبَ وَالفِضَّةَ وَلا يُنفِقُونَها فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرهُم بِعَذابٍ أَلِيمٍ) [التوبة: ٣٤] قال ابن عاشور: (والفاء في قوله:

---

(١) . التحرير والتنوير ٣: ٧٧.

(٢) . التحرير والتنوير ٣: ٣٠٥.

(٣) . التحرير والتنوير ٧: ١٥٤.

(فبشرهم) داخلة على خبر الموصول، لتنزيل الموصول منزلة الشرط، لما فيه من الإيماء إلى تعليل الصلة في الخبر، فضمير الجمع عائد إلى الذين ويجوز كون الضمير عائدا إلى الأحبار والرهبان والذين يكنزون)[1].

وقال ابن الشجري: (وأما قوله تعالى: (وَما بِكُم مِن نِعمَةٍ فَمِنَ اللهِ) [النحل: ٥٣] ف «ما» تحتمل وجهين، أحدهما: أن تكون بمعنى الذي، وهى مرفوعة الموضع بالابتداء، و (بِكُم) صلتها، ومعنى بكم: فيكم، وقوله: (مِن نِعمَةٍ) في موضع حال من المضمر في الظّرف، وقوله: (فَمِنَ اللهِ) هو الخبر، وجاز دخول الفاء في الخبر، لأن الصّلة ظرف، وإنما جيء بالفاء في خبر الموصول بالظّرف كما يجاء بها في خبر الموصول بالفعل، ألا ترى أنهم قد نزّلوا الظرف إذا وصفوا به منزلة الفعل إذا وصفوا به، فقالوا: كلّ رجل في الدار فله درهم، كما قالوا: كلّ رجل يأتيني فله درهم.

وإذ تنزّل الظرف منزلة الفعل فإن الظرف متى وقع صلة جاز دخول الفاء في خبر المبتدأ الموصول به، كدخولها في جواب الشرط، تقول: الذي يزورني فله درهم، وعلى ذلك جاء (الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَموالَهُم بِاللَيلِ وَالنَّهارِ سِراً وَعَلانِيَةً فَلَهُم أَجرُهُم) [البقرة: ٢٧٤].

وقد دخلت الفاء في خبر الموصول إذا كان اسم إنّ، وهذا أشدّ من دخولها في خبره إذا كان مبتدأ، لأن دخولها في خبره إنما هو لتشبيه صلته: الشّرط، والأسماء الشرطيّة حكمها حكم الاستفهامية، في لزومها صدر الكلام، فلا يعمل فيها عامل لفظي، إلا أن يكون خافضاً.

فممّا دخلت الفاء في خبره مع عمل «إنّ» فيه، الموصول في قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ قالُوا رَبُّنَا اللهُ ثُمَّ اِستَقامُوا فَلا خَوفٌ عَلَيهِم) [الأحقاف: ١٣]، وفي

---

(١). التحرير والتنوير ١٠: ١٧٨.

قوله: (إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا المُؤمِنِينَ وَالمُؤمِناتِ ثُمَّ لَم يَتُوبُوا فَلَهُم عَذابُ جَهَنَّمَ) [البروج: ١٠]، وفي قوله: (قُل إِنَّ المَوتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُم) [الجمعة: ٨].

والوجه الثاني في قوله: (وَما بِكُم مِن نِعمَةٍ فَمِنَ اللهِ) [النحل: ٥٣] في قول بعض البغداديّين: أن تكون «ما» شرطيّة، والفعل الذي هو الشرط مضمر، والتقدير: ما يكن بكم من نعمة فمن الله، واستشهد بقول الشاعر:

إن العقل في أموالنا لا نضق به ... ذراعا وإن صبرا فنصبر للصّبر

أراد: إن يكن العقل، أي إن تكن الدّية، وقوله: «وإن صبرا» أي وإن نصبر صبرا، بمعنى نحبس حبسا، ومنه قوله تعالى: (وَاصبِر نَفسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدعُونَ رَبَّهُم) [الكهف: ٢٨] ومنه قول عنترة:

فصبرت عارفة لذلك حرّة ... ترسو إذا نفس الجبان تطلّع) [(١)].

المبحث الثاني: قواعد في معنى الموصول

١٨. قاعدة: (قَد يَدُلُّ الموصولُ على التَّعظيمِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله عز وجل: (فَأَزَلَّهُمَا الشَّيطانُ عَنها فَأَخرَجَهُما مِمَّا كَانَا فِيهِ) [البقرة: ٣٦] قال: (وقوله: (فَأَخرَجَهُما مِمَّا كَانَا فِيهِ) تفريع عن الإزلال بناء على أن الضمير للشجرة والمراد من الموصول وصلته التعظيم، كقولهم قد كان ما كان، فإن جعلت الضمير في قوله: عنها عائدا إلى الجنة كان هذا التفريع تفريع المفصل عن المجمل وكانت الفاء للترتيب الذكري المجرد كما في قوله تعالى: (وَكَم مِن قَريَةٍ أَهلَكناها فَجاءَها بَأسُنا بَياتاً أَو

(١) . أمالي ابن الشجري ٢: ٥٥١.

هُم قائِلُونَ) [الأعراف: ٤] وقوله: (كَذَّبَت قَبلَهُم قَومُ نُوحٍ فَكَذَّبُوا عَبدَنا وَقالُوا مَجنُونٌ وَازدُجِرَ) [القمر: ٩]. أما دلالة الموصول عن التعظيم فهي هي) [١].

١٩. قاعدة: (تعليقُ الخبرِ على الموصولِ وصِلَتِه قَد يُومئُ إلى وجهِ بناءِ الخبرِ وعِلَّتِه)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله عز وجل: (وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآياتِنا أُولئِكَ أَصحابُ النَّارِ هُم فِيها خالِدُونَ) [البقرة: ٣٦] قال: (وقوله: (وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآياتِنا) يحتمل أنه من جملة ما قيل لآدم فإكمال ذكره هنا استيعاب لأقسام ذرية آدم وفيه تعريض بالمشركين من ذرية آدم وهو يعم من كذب بالمعجزات كلها ومن جملتها القرآن، عطف على (من) الشرطية في قوله: فمن تبع هداي إلخ فهو من عطف جملة إسمية على جملة إسمية، وأتى بالجملة المعطوفة غير شرطية مع ما في الشرطية من قوة الربط والتنصيص على ترتب الجزاء على الشرط وعدم الانفكاك عنه لأن معنى الترتب والتسبب وعدم الانفكاك قد حصل بطرق أخرى فحصل معنى الشرط من مفهوم قوله: فمن تبع هداي فلا خوف عليهم فإنه بشارة يؤذن مفهومها بنذارة من لم يتبعه فهو خائف حزين فيترقب السامع ما يبين هذا الخوف والحزن فيحصل ذلك بقوله: والذين كفروا وكذبوا الآية.

وأما معنى التسبب فقد حصل من تعليق الخبر على الموصول وصلته المؤمئ إلى وجه بناء الخبر وعلته على أحد التفسيرين في الإيماء إلى وجه بناء الخبر) [٢].

---

(١). التحرير والتنوير ١: ٤٣٣.

(٢). التحرير والتنوير ١: ٤٤٤.

وعند قوله سبحانه: (يَا بَنِي إِسرائِيلَ اذكُرُوا نِعمَتِيَ الَّتِي أَنعَمتُ عَلَيكُم) [البقرة: ٤٠] قال: (فقوله: (الَّتِي أَنعَمتُ عَلَيكُم) وصف أشير به إلى وجوب شكر النعم، لما يؤذن الموصول وصلته من التعليل، فهو من باب قوله تعالى: (وَلِيُتِمَّ نِعمَتَهُ عَلَيكُم لَعَلَّكُم تَشكُرُونَ) [المائدة: ٦]) [١].

وعند قوله سبحانه: (وَآمِنُوا بِما أَنزَلتُ مُصَدِّقاً لِما مَعَكُم) [البقرة: ٤١] قال: (وفي تعليق الأمر باسم الموصول وهو (مَا أُنزِلَت) دون غيره من الأسماء نحو الكتاب أو القرآن أو هذا الكتاب إيماء إلى تعليل الأمر بالإيمان به، وهو أنه منزل من الله وهم قد أوصوا بالإيمان بكل كتاب يثبت أنه منزل من الله. ولهذا أتى بالحال التي هي علة الصلة إذ جعل كونه مصدقاً لما في التوراة علامة على أنه من عند الله. وهي العلامة الدينية المناسبة لأهل العلم من أهل الكتاب فكما جعل الإعجاز اللفظي علامة على كون القرآن من عند الله لأهل الفصاحة والبلاغة من العرب كما أشير إليه بقوله: (الم ذلِكَ الكِتابُ) [البقرة: ١، ٢] إلى قوله: (فَأتُوا بِسُورَةٍ مِن مِثلِهِ) [البقرة: ٢٣]، كذلك جعل الإعجاز المعنوي وهو اشتماله على الهدى الذي هو شأن الكتب الإلهية علامة على أنه من عنده لأهل الدين والعلم بالشرائع) [٢].

وعند قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يَكتُمُونَ مَا أَنزَلَ اللهُ مِنَ الكِتابِ وَيَشتَرُونَ بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً أُولئِكَ مَا يَأكُلُونَ فِي بُطُونِهِم إِلَّا النَّارَ) [البقرة: ١٧٤] قال: (وفي هذا تهيئة للتخلص إلى ابتداء شرائع الإسلام فإن هذا الكلام فيه إبطال لما شرعه أهل الكتاب في دينهم فكون التخلص ملونا بلوني الغرض السابق والغرض اللاحق.

---

(١). التحرير والتنوير ١: ٤٥٢.

(٢). التحرير والتنوير ١: ٤٥٨.

وعدل عن تعريفهم بغير الموصول إلى الموصول لما في الصلة من الإيماء إلى سبب الخبر وعلته نحو قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يَستَكبِرُونَ عَن عِبادَتِي سَيَدخُلُونَ جَهَنَّمَ داخِرِينَ) [غافر: ٦٠]) [١].

وعند قوله سبحانه: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هاجَرُوا وَجاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللهِ أُولئِكَ يَرجُونَ رَحمَتَ اللهِ وَاللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) [البقرة: ٢١٨] قال: (وجيء باسم الإشارة للدلالة على أن رجاءهم رحمة الله لأجل إيمانهم وهجرتهم وجهادهم، فتأكد بذلك ما يدل عليه الموصول من الإيماء إلى وجه بناء الخبر، وإنما احتيج لتأكيده لأن الصلتين لما كانتا مما اشتهر بهما المسلمون وطائفة منهم صارتا كاللقب إذ يطلق على المسلمين يومئذ في لسان الشرع اسم الذين آمنوا كما يطلق على مسلمي قريش يومئذ اسم المهاجرين، فأكد قصد الدلالة على وجه بناء الخبر من الموصول) [٢].

وعند قوله عز وجل: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِن نَفسٍ واحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنها زَوجَها وَبَثَّ مِنهُما رِجالاً كَثِيراً وَنِساءً) [النساء: ١] قال: (ثم جاء باسم الموصول الذي خلقكم للإيماء إلى وجه بناء الخبر لأن الذي خلق الإنسان حقيق بأن يتقى.

ووصل خلقكم بصلة من نفس واحدة إدماج للتنبيه على عجيب هذا الخلق وحقه بالاعتبار) [٣].

وعند قوله سبحانه: (وَاللهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيكُم وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَواتِ أَن تَمِيلُوا مَيلاً عَظِيماً) [النساء: ٢٧] قال: (وأراد بالذين يتبعون

---

(١) . التحرير والتنوير ٢: ١٢٢.

(٢) . التحرير والتنوير ٢: ٣٣٨.

(٣) . التحرير والتنوير ٤: ٢١٥.

الشهوات الذين تغلبهم شهواتهم على مخالفة ما شرعه الله لهم: من الذين لا دين لهم، وهم الذين لا ينظرون في عواقب الذنوب ومفاسدها وعقوبتها، ولكنهم يرضون شهواتهم الداعية إليها. وفي ذكر هذه الصلة هنا تشنيع لحالهم، ففي الموصول إيماء إلى تعليل الخبر) [1].

وعند قوله سبحانه: (الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الكافِرِينَ أَولِياءَ مِن دُونِ المُؤمِنِينَ أَيَبتَغُونَ عِندَهُمُ العِزَّةَ فَإِنَّ العِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً) [النساء: ١٣٩] قال: (ومجيء صفتهم بطريقة الموصول لإفادة تعليل استحقاقهم العذاب الأليم، أي لأنهم اتخذوا الكافرين أولياء من دون المؤمنين، أي اتخذوهم أولياء لأجل مضادة المؤمنين) [2].

وعند قوله سبحانه: (إِنَّ الَّذِينَ يَكفُرُونَ بِاللهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا بَينَ اللهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤمِنُ بِبَعضٍ وَنَكفُرُ بِبَعضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا بَينَ ذلِكَ سَبِيلاً) [النساء: ١٥٠] قال: (والأظهر أن المراد به اليهود خاصة لأنهم المختلطون بالمسلمين والمنافقين، وكان كثير من المنافقين يهودا وعبر عنهم بطريق الموصول دون الاسم لما في الصلة من الإيماء إلى وجه الخير، ومن شناعة صنيعهم ليناسب الإخبار عنهم باسم الإشارة بعد ذلك) [3].

وعند قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُم هُزُواً وَلَعِباً مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتابَ مِن قَبلِكُم وَالكُفَّارَ أَولِياءَ) [المائدة: ٥٧] قال: (وقد عدل عن لفظ اليهود إلى الموصول والصلة وهي الذين اتخذوا دينكم هزوا إلخ لما في الصلة من الإيمان إلى تعليل موجب النهي) [4].

---

(١) . التحرير والتنوير ٥: ٢١.

(٢) . التحرير والتنوير ٥: ٢٣٤.

(٣) . التحرير والتنوير ٦: ٨.

(٤) . التحرير والتنوير ٦: ٢٤١.

وعند قوله تعالى: (الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُم فَهُم لَا يُؤمِنُونَ) [الأنعام: ١٢] قال: (وجملة (الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُم فَهُم لَا يُؤمِنُونَ) الأظهر عندي أنها متفرعة على جملة ليجمعنكم إلى يوم القيامة، وأن الفاء من قوله: (فَهُم لَا يُؤمِنُونَ) للتفريع والسببية.

وأصل التركيب: فأنتم لا تؤمنون لأنكم خسرتم أنفسكم في يوم القيامة فعدل عن الضمير إلى الموصول لإفادة الصلة أنهم خسروا أنفسهم بسبب عدم إيمانهم)[١].

وعند قوله سبحانه: (وَلا تَدعُ مِن دُونِ اللهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلتَ فَإِنَّكَ إِذاً مِنَ الظَّالِمِينَ) [يونس: ١٠٦] قال: (لأن النهي لما اقترن بما يومئ إلى التعليل كان فيه غنية عن تأكيده؛ لأن الموصول في قوله: (مَا لَا يَنفَعُكَ وَلا يَضُرُّكَ) يومئ إلى وجه النهي عن دعائك، إذ دعاء أمثالها لا يقصده العاقل)[٢].

٢٠. قاعدة: (الموصولُ يأتِي لِمَا يَأتِي لَه المُعَرَّف بِاللَّامِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله عز وجل: (إِنَّ الَّذِينَ يَكتُمُونَ مَا أَنزَلنا مِنَ البَيِّناتِ وَالهُدى مِن بَعدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الكِتابِ أُولئِكَ يَلعَنُهُمُ اللهُ وَيَلعَنُهُمُ اللاعِنُونَ) [البقرة: ١٥٩] قال: (قال المفسرون إن هاته الآية نزلت في علماء اليهود في كتمهم دلائل صدق النبيء محمد صلى الله عليه وسلم وصفاته وصفات دينه الموجودة في التوراة وفي كتمهم آية الرجم، وهو يقتضي أن اسم الموصول للعهد فإن الموصول يأتي لما يأتي له المعرف باللام وعليه فلا عموم

---

(١) . التحرير والتنوير ٧: ١٥٣.

(٢) . التحرير والتنوير ١١: ٣٠٤.

هنا، وأنا أرى أن يكون اسم الموصول هنا للجنس فهو كالمعرف بلام الاستغراق فيعم ويكون من العام الوارد على سبب خاص ولا يخصص بسببه ولكنه يتناول أفراد سببه تناولا أوليا أقوى من دلالته على بقية الأفراد الصالح هو للدلالة عليها لأن دلالة العام على صورة السبب قطعية ودلالته على غيرها مما يشمله مفهوم العام دلالة ظنية، فمناسبة وقع هاته الآية بعد التي قبلها أن ما قبلها كان من الأفانين القرآنية المتفننة على ذكر ما قابل به اليهود دعوة النبيء صلى الله عليه وسلم وتشبيههم فيها بحال سلفهم في مقابلة دعوة أنبيائهم من قبل إلى مبلغ قوله تعالى: (أَفَتَطمَعُونَ أَن يُؤمِنُوا لَكُم وَقَد كانَ فَرِيقٌ مِنهُم يَسمَعُونَ كَلامَ اللهِ) [البقرة: ٧٥])[1].

وعند قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم) [البقرة: ٢١] قال: (و (أي) في الأصل نكرة تدل على فرد من جنس اسم يتصل بها بطريق الإضافة، نحو أي رجل أو بطريق الإبدال نحو يا أيها الرجل، ومنه ما في الاختصاص كقولك لجليسك أنا كفيت مهمك أيها الجالس عندك وقد ينادون المنادى باسم جنسه أو بوصفه لأنه طريق معرفته أو لأنه أشمل لإحضاره كما هنا فربما يؤتى بالمنادى حينئذ نكرة مقصودة أو غير مقصودة.

وربما يأتون باسم الجنس أو الوصف معرفاً باللام الجنسية إشارة إلى تطرق التعريف إليه على الجملة تفننا فجرى استعمالهم أن يأتوا حينئذ مع اللام باسم إشارة إغراقا في تعريفه.

ويفصلوا بين حرف النداء والاسم المنادى حينئذ بكلمة أي وهو تركيب غير جار على قياس اللغة ولعله من بقايا استعمال عتيق.

---

(١). التحرير والتنوير ٢: ٦٥.

وقد اختصروا اسم الإشارة فأبقوا (ها) التنبيهية وحذفوا اسم الإشارة، فأصل يا أيها الناس يا أي هؤلاء وقد صرحوا بذلك في بعض كلامهم كقول الشاعر الذي لا نعرفه:

أيهذان كلا زاديكما

وربما أرادوا نداء المجهول الحاضر الذات أيضا بما يدل على طريق إحضاره من حالة قائمة به باعتبار كونه فردا من جنس فتوصلوا لذلك باسم الموصول الدال على الحالة بصلته والدال على الجنسية لأن الموصول يأتي لما تأتي له اللام فيقحمون أيا كذلك نحو: (يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيهِ الذِّكرُ) [الحجر: ٦]) [١].

وعند قوله عز وجل: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادخُلُوا فِي السِّلمِ كَافَّةً) [البقرة: ٢٠٨] قال: (والخطاب بـ(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا) خطاب للمسلمين على عادة القرآن في إطلاق هذا العنوان، ولأن شأن الموصول أن يكون بمنزلة المعرف بلام العهد) [٢].

المبحث الثالث: قواعد في الموصول والصفة

٢١. قاعدة: (الصِّفَةُ تُخَصِّصُ المَوصُوفَ، كمَا أنَّ الصِّلَةَ تُخَصِّصُ المَوصُولَ)

وهذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الباقولي، فعند قوله سبحانه: (وَاتَّقُوا يَوماً لا تَجزِي نَفسٌ عَن نَفسٍ) [البقرة: ٤٨] قال: (والجائز عندي من هذه الأقاويل التي قيلت في الآية: قول من قال: إن «اليوم» جعل مفعولاً على الاتساع، ثم حذفت الهاء من الصفة كما تحذف من الصلة، لأن

---

(١) . التحرير والتنوير ١: ٣٢٤.

(٢) . التحرير والتنوير ٢: ٢٧٥.

حذفها منها في الكثرة والقياس كحذفها منها أما القياس فإن الصفة تخصص الموصوف، كما أن الصلة تخصص الموصول، ولا تعمل في الموصوف، ولا تتسلط عليه، كما لا تعمل الصلة في الموصول، ومرتبتها أن تكون بعد الموصوف، كما أن مرتبة الصلة كذلك.

وقد تلزم الصفة في أماكن كما تلزم الصلة، وذلك إذا لم يعرف الموصوف.

إلا بها. ولا تعمل فيما قبل الموصوف كما لا تعمل الصلة فيما قبل الموصول.

وتتضمن ذكرا من موصوفها كما تتضمنه الصلة من موصولها. وشدة مشابهة الصفة الصلة على ما تراه.

وقد كثر مجيء الصلة محذوفاً منها العائد إذا كان مفعولاً في التنزيل، وجميع التنزيل والنظم، حتى إن الحذف في التنزيل أكثر من الإثبات فيها، والصفة كالصلة فيما ذكرت لك من جهات الشبه، فإذا كان كذلك حسن الحذف منها حسنه من الصلة) [1].

وقال الفارسي: (إنّ أيّاً إذا أضيفَ إلى المعرفة، فقلتَ: أيُّهم عندك، وأيُّ القومِ

عندك؟ فهي في هذه الإضافة غير مختصَّةٍ، اختصاصَ غلامِك، وغلامهم، وغلامِ الرجلِ، ألا ترى أنها في حالِ الإضافة شائعةٌ، وليس يرادُ بها واحدٌ بعينه، من حيثُ جازَ أن يغنى به كلُّ واحدٍ من أجزاء المبعَّضِ المضافِ إليه، فلمَّا كان كذلك، كان بمنزلة مثلِك ونحوه، مما لا يختصُّ في الإضافة إلى المعارف، لقيامِ الإبهام والشِّياع فيه، وإذا كان كذلك، لم يمتنع أن يوصلَ بالصلةِ، ليختصَّ، ألا ترى أنَّ الصِّلةَ تخصِّصُ الموصولَ، كما تخصِّصُ الصِّفةُ الموصوفَ، فلمَّا كان

---

(1) . إعراب القرآن للباقولي ١: ٣١٢.

كذلك، لم يمتنع أن توصلَ، مع كونها مضافةً، لتخصيص الصِّلةِ لها، وقصرِها على ما كانت تقعُ عليه قبلَ ذلك.

وممَّا يدلُّكَ على أنَّ الصِّلةَ توضِّح الموصولَ، كما تخصِّص الصفةُ الموصوفَ، أنه يرجِعُ منها ذكرٌ إلى الموصول، كما يرجع من الصِّفة إلى الموصوف، في أكثر الأمر.

وإنما قال النحويُّون: إن الصِّلةَ كبعضِ الاسم، ولم يقولوا ذلك في الصِّفة، لأنّ الموصولَ لا يخلو من الصِّلة المذكورة أو في حكم المذكورة وليس الموصوفُ مع الصِّفة كذلك، ولو كانت الصِّلةُ من الموصول في الحقيقة، بمنزلةِ أجزاء الاسمِ من الاسم، لم يجز أن يعودَ منها ذكرٌ إليه، حتى ينقضيَ الموصولُ بجميعِ أجزاء الصِّلة، وفي أنّ الأمرَ بخلافِ ذلك، ما يدلُّ على أنَّ الصِّلةَ توضيحٌ للموصول، كما أن الصِّفةَ مع الموصوفِ كذلك، ألا ترى أنّك تقول: الذي هو منطلِقٌ زيدٌ، فتكنى عن الذي، وجميع الموصولات والصِّلةُ لم تتمَّ بعدُ، وتثنِّيه وتجمعُه، في قولك: اللذان، والذين، أو الَّذون، والاسمُ لا يثنَّى ولا يجمع قبل تمامه، كما لا يكنى عنه إلَّا بعدَ تمامِه) [1].

(١) .كتاب الشعر، أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي: ٤١٧.

٢٢. قاعدة: (المَوصولُ مَتَى وُصِفَ بِمَعرِفةٍ أو بِمَا يُقَاربُ المعرفة استغنى بِوصفِ الموصولِ عَن صِلَتِه)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم السمين الحلبي، فعند قوله عز وجل: (ثُمَّ آتَينا مُوسَى الكِتابَ تَماماً عَلَى الَّذِي أَحسَنَ وَتَفصِيلاً لِكُلِّ شَيءٍ) [الأنعام: ١٥٤] قال: (و(عَلَى الذي) متعلق ب «تماماً» أو بمحذوف على أنه صفة، هذا إذا لم يُجعَل مصدراً مؤكِّداً فإن جُعِلَ تَعَيَّن جَعلُه صفة.

و(أَحسَنَ) فيه وجهان أظهرهما: أنه فعلٌ ماضٍ واقع صلةً للموصول، وفاعله مضمر يعود على موسى أي: تماماً على الذي أحسن، فيكون الذي عبارة عن موسى. وقيل: كل مَن أحسن. وقيل: «الذي» عبارة عن ما عمله موسى وأتقنه أي: تماماً على الذي أحسنه موسى.

والثاني: أن «أحسن» اسم على وزن أفعل كأفضل وأكرم، واستغنى بوصف الموصول عن صلته، وذلك أن الموصول متى وُصِف بمعرفة نحو: «مررت بالذي أخيك»، أو بما يقارب المعرفة نحو: «مررت بالذي خيرٍ منك وبالذي أحسن منك» جاز ذلك واستغنى به عن صلته، وهو مذهب الفراء وأنشد:

حتى إذا كانا هما اللذينِ ... مثلَ الجَدِيلَينِ المُحَملَجَينِ

بنصب مثل على أنه صلة ل «اللذين» المنصوب على خبر كان. ويجوز أن تكون «الذي» مصدرية، وأحسن فعل ماض صلتها، والتقدير: تماماً على إحسانه أي إحسان الله إليه وإحسان موسى إليهم، وهو رأي يونس والفراء كقوله:

فَثَبَّتَ اللهُ ما آتاك مِن حَسَنٍ ... تثبيتَ عيسى ونصراً كالذي نُصِرُوا) [١].

---

(١) . الدر المصون ٥: ٢٢٧.

٢٣. قاعدة: ((ال) الدَّاخلةُ عَلى الأوصافِ المُشتَقَّةِ بِمَنزِلةِ اسمِ المَوصُولِ غالباً)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله عز وجل: (وَإِذا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ) [المرسلات: ٤٨] قال: (يجوز أن يكون عطفا على قوله: (لِلمُكَذِّبِينَ) [المرسلات: ٤٧]، والتقدير: والذين إذا قيل لهم اركعوا لا يركعون، فإن (ال) الداخلة على الأوصاف المشتقة بمنزلة اسم الموصول غالبا، ولذلك جعلها النحاة في عداد أسماء الموصول وجعلوا الوصف الداخلة عليه صلة لها.

ويجوز أن يكون عطفاً على جملة (كُلُوا وَتَمَتَّعُوا قَلِيلاً) [المرسلات: ٤٦] والانتقال من الخطاب إلى الغيبة التفات) [١].

٢٤. قاعدة: (الحَذفُ في الصِّفةِ أحسَنُ منه فِي الصِّلَةِ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم مكي القيسي والواحدي والرازي وأبو حيان، فعند قوله سبحانه: (وَما أَنتُم بِمُعجِزِينَ فِي الأَرضِ وَلا فِي السَّماءِ) [العنكبوت: ٢٢] قال مكي القيسي: (أي ولا من في السماء بمعجز فيكون في السماء نعتا لمن المحذوفة في موضع رفع، ثم يقوم النعت مقام المنعوت.

وفيه بعد لأن نعت النكرة كالصلة لها، ولا يحسن حذف الموصول وقيام الصلة مقامه، والحذف في الصفة أحسن منه في الصلة) [٢].

---

(١) . التحرير والتنوير ٢٩: ٤٤٦.

(٢) . مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ٢: ٥٥٢.

وقال مكي القيسي أيضاً: (أي: وما أنتم بمعجزين في الأرض ولا أهل السماء بمعجزين في السماء، أي: ليس يفوت الله أحد. وقيل: المعنى: وما أنتم بمعجزين في الأرض ولا في السماء لو كنتم فيها.

وقال المبرد: التقدير: ولا من في السماء، على أن تكون (من) نكرة، وفي السماء من نعتها، ثم أقام النعت مقام المنعوت.

وقد ردّ عليه هذا القول علي بن سليمان، وقال: لا يجوز، لأن (من) إذا كانت نكرة فلا من صفتها، فصفتها كالصلة، ولا يجوز حذف الموصول وترك الصلة. والمعنى عنده: أن الناس خوطبوا يعقلون –من في السماء الوصول إليه أبعد– وأما المعنى: وما أنتم بمعجزين في الأرض، ولو كنتم في السماء ما أعجزتم، ومثله: (أَينَمَا تَكُونُوا يُدرِككُّمُ الموت وَلَو كُنتُم فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ) [النساء: ٧٨]) [1].

وعند قوله سبحانه: (وَإِذا رَأَيتَ ثَمَّ رَأَيتَ نَعِيماً) [الإنسان: ٢٠] قال مكي القيسي: (قوله: (وَإِذا رَأَيتَ ثَمَّ رَأَيتَ) رأيت الأول غير متعد الى مفعول عند أكثر البصريين، وثم ظرف مكان، وقال الفراء والأخفش: ثم مفعول به لرأيت، قال الفراء: تقديره وإذا رأيت ما ثم فما المفعول فحذفت ما وقامت ثم مقامها.

ولا يجوز عند البصريين حذف الموصول وقيام صلته مقامه) [2].

وعند قوله عز وجل: (وَإِن مِّن أَهلِ الكتاب إِلَّا لَيُؤمِنَنَّ بِهِ قَبلَ مَوتِهِ) [النساء: ١٥٩] قال مكي القيسي: (التقدير عند سيبويه: (وإن من أهل الكتاب أحد).

---

(١) . الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي القيسي ٩: ٥٦١٤.

(٢) . مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ٢: ٧٨٥.

وعند الكوفيين (وإن من أهل الكتاب إلا (من) ليؤمنن [به]) حذفوا الموصول وهو قبيح.

وسيبويه إنما قدر حذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه، وذلك كثير في القرآن والكلام، قال الله: (أَنِ اعمل سَابِغَاتٍ وَقَدِّر) [سبأ: ١١] أي: دروع سابغات فحذف الموصوف، فقول سيبويه أحسن واختيار جيد.

وحذف الموصول وإقامة الصلة مقامه على قول الكوفيين غير جائز ولا موجود؛ لأن الصلة كبعض الموصول، ولا يحسن حذف بعض الاسم، ولأن الصلة لا بد منها للموصول وليس الصفة كذلك فقد يستغنى عنها) [1].

وعند قوله تعالى: (وَإِذ أَخَذنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسرَائِيلَ لَا تَعبُدُونَ إِلَّا اللهَ) [البقرة: ٨٣] قال الواحدي: اختلف النحويون في محل قوله: (لا تَعبُدُونَ إِلَّا اللهَ) فقال قطرب: يجوز أن يكون حالاً كأنه أخذ ميثاقهم موحدين، وكذلك (وَإِذ أَخَذنَا مِيثَاقَكُم لَا تَسفِكُونَ) [البقرة: ٨٤] أي: غير سافكين، فيكون حالاً من المخاطبين، ويكون موضعه نصباً، كأنه قيل: أخذنا ميثاقكم غير عابدين إلا الله، أو موحدين.

وقال الكسائي: يجوز أن يكون (لَا تَعبُدُونَ) و (لَا تَسفِكُونَ) في تقدير: لا تعبدوا، وكأن التقدير: أخذت ميثاقكم بأن لا تسفكوا إلا أنه لما حَذَفَ (أن) ارتفع الفعل، كقوله: (أَفَغَيرَ اللهِ تَأمُرُونِيّ أَعبُدُ) [الزمر: ٦٤].

وأنكر المبرد هذا القول، وقال: هو خطأ من وجهين: أحدهما: أن كل ما أضمر في العربية فهو يعمل عمله مُظهَراً، كقولهم: وبلدٍ قطعت، يراد: ورُبَّ بلد قطعت، وكقوله تعالى: (نَاقَةَ الله) [الشمس ١٣] أي: احذروا، وكقوله: (قَالُوا مَعذِرَةً) [الأعراف: ١٦٤] أي: موعظتنا معذرة.

---

(١) . الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي القيسي ٢: ١٥٢٣.

والثاني: أنه لا يجوز حذف الموصول في شيء من الكلام.

وليس الأمر على ما قاله المبرد، فقد أجاز قولَ الكسائي: الأخفشُ والفراءُ وقطرب والزجّاج وعلي بن عيسى، ودعواه أن كل ما أضمر في العربيّة فهو يعمل عمله مظهراً ليس كذلك، وهو على ضربين: منه ما هو على ما ذكر، ومنه ما ليس كذلك، كحروف الجر إذا حذفت وهي تزاد، كقوله:

أمرتك الخير ..... البيت

يريد بالخير، وقال الله تعالى: (وَاختَارَ مُوسَى قَومَهُ) [الأعراف: ١٥٥] فلما حَذف مِن وصل الفعل فنصب. كذلك هاهُنا لمّا حذف (أن) وصل عامل الرفع فرفع الفعل.

وقوله: لا يحذف الموصول في شيء من الكلام ليس كذلك؛ لأن الموصول مع صلته بمنزلة اسم واحد، والاسم الواحد قد يحذف بعضه بالترخيم) [1].

وعند قوله تعالى: (وَلَتَجِدَنَّهُم أَحرَصَ النَّاسِ عَلى حَياةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشرَكُوا) [البقرة: ٩٦] قال الواحدي: (قال الفرّاء، والزجَّاج: أي، وأحرص من الذين أشركوا، وهذا كما يقال: هو أسخى الناس ومن هَرِم، أي: وأسخى من هَرِم.

وحقيقة الإشراك: عبادة غير الله مع الله، وهو أن يجعَل عبادته مشتركةً بين الله وغيره، ثم يسمّى كلُّ كافر بالله مُشرِكاً من عظم ذنبه حتى ساوى به عظم ذنب المشرك في عبادة الله.

وقال بعضهم: تم الكلامُ عند قوله: (عَلَى حَيَاةٍ)، ثم ابتدأ، فقال: (وَمِنَ الَّذِينَ أَشرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُم)، أي: من يود، فأضمر الموصول بيَوَدّ كقول ذي الرُمَّة:

فظلوا وَمنهم دمعُه سابقٌ له ... وآخرُ تُذري دمعَه العينُ بالهَمَلِ

---

(١) . التفسير البسيط ٣: ١٠٣.

أراد: ومنهم من دمعه سابق. وهذا الوجه يضعف من جهتين:

إحداهما: أن المراد بالآية بيان حرص اليهود على الحياة، فلا يحسن قطع الكلام عند قوله: (عَلَى حَيَاةٍ) ثم الإخبار عن غيرهم بحب التعمير والأخرى: أنه لا يجوز حذف الموصول وترك صلته، واستقصاء هذا مذكور عند قوله: (مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَن مَوَاضِعِهِ) في سورة [النساء: ٤٦]) [١].

وعند قوله سبحانه: (وَلَو يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذ يَرَونَ العَذابَ أَنَّ القُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً) [البقرة: ١٦٥] قال الواحدي: (وقال أبو عبيد والزجاج: يجوز أن يكون العامل في (أن) جواب (لو) المقدر؛ لأنه قد جاء في تفسير هذه الآية: لو رأى الذين كانوا يشركون في الدنيا عذاب الآخرة، لعلموا حين يرونه أن القوة لله جميعاً، ففتحوا (أن) بالجواب المقدر وهو: لعلموا.

وضعّف أحمد بن يحيى هذا القول، وقال: العَلَم لو حذف لم يترك صلته.

وقال من احتج لهذا القول: حذف الموصول وإبقاء أصله لا ينكر، كقوله تعالى: (لَقَد تَقَطَّعَ بَينَكُم) [الأنعام: ٩٤]، في قراءة من نصب، والمراد: ما بينكم، فحذفت (ما) وتُركت صلتها) [٢].

وعند قوله سبحانه: (ضُرِبَت عَلَيهِمُ الذِّلَّةُ أَينَ مَا ثُقِفُوا إِلَّا بِحَبلٍ مِنَ اللهِ وَحَبلٍ مِنَ النَّاسِ) [آل عمران: ١١٢] قال الواحدي: (قال الفرّاء: يقول: (إِلَّا أن يَعتَصموا بحبل من الله)، فأضمر ذلك، وأنشد:

رأتني بحَبلَيها فَصدّت مَخَافَةً ... وفي الحَبلِ روعاءُ الفُؤادِ فَرُوقُ

قال أراد: أقبَلتُ بحبليها.

---

(١) . التفسير البسيط ٣: ١٦٧.

(٢) . التفسير البسيط ٣: ٤٧٣.

وقد نُعي هذا عليه، فقيل: لا يجوز حذف الموصول وإبقاء صلته؛ وذلك أن الموصول لمّا احتاج إلى الصِّلَةِ للبيان عنه، فالحاجة إلى ذِكرِهِ أشدُّ، وإنَّما يجوز حذفُ الشيء للاستغناء بدلالة غيره عليه، فلو دَلّ دليل عليه لحُذف مع صلته؛ لأنه معها بمنزلةِ شيءٍ واحد. ويجوز حذف الصلة دون الموصول؛ لأن الموصول هو المعتمد عليه، والصلة تبع له؛ لأنها للبيان عنه، فإذا حُذِفَ الموصول وجب حذفُ الصلة معه؛ لأنها تَبَعٌ له) [1].

وقال الرازي: (قوله: (إلا بحبل من الله) فيه وجوه الأول: قال الفراء: التقدير إلا أن يعتصموا بحبل من الله، وأنشد على ذلك:

رأتني بحبلها فصدت مخافة ... وفي الحبل روعاء الفؤاد فروق

واعترضوا عليه، فقالوا: لا يجوز حذف الموصول وإبقاء صلته، لأن الموصول هو الأصل والصلة فرع فيجوز حذف الفرع لدلالة الأصل عليه، أما حذف الأصل وإبقاء الفرع فهو غير جائز) [2].

وعند قوله سبحانه: (لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفساً إِلَّا وُسعَها) [البقرة: ٢٨٦] قال أبو حيان: (وقرأ ابن أبي عبلة: إلا وسعها جعله فعلا ماضيا. وأولوه على إضمار: ما، الموصولة، وعلى هذا يكون الموصول المفعول الثاني ليكلف، كما أن وسعها في قراءة الجمهور هو المفعول الثاني، وفيه ضعف من حيث حذف الموصول دون أن يدل عليه موصول آخر يقابله، كقول حسان:

فمن يهجو رسول الله منكم ... ويمدحه وينصره سواء

أي: ومن ينصره، فحذف: من، لدلالة: من، المتقدمة. وينبغي أن لا يقاس حذف الموصول، لأنه وصلته كالجزء الواحد، ويجوز أن يكون مفعول: يكلف،

---

(١). التفسير البسيط ٥: ٥٠٣.

(٢). تفسير الرازي ٨: ٣٢٩.

الثاني محذوفا، لفهم المعنى، ويكون: وسعها، جملة في موضع الحال، التقدير: لا يكلف الله نفسا شيئا إلا وسعها، أي: وقد وسعها، وهذا التقدير أولى من حذف الموصول) [1].

٢٥. قاعدة: ((ما) في الأصلِ نَكِرةٌ مَوصُوفةٌ ولكنَّها نُقِلَتِ لِلمَوصُولِيَّةِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله عز وجل: (وَلَئِن أَتَيتَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبلَتَكَ وَما أَنتَ بِتابِعٍ قِبلَتَهُم وَما بَعضُهُم بِتابِعٍ قِبلَةَ بَعضٍ وَلَئِنِ اتَّبَعتَ أَهواءَهُم مِن بَعدِ مَا جاءَكَ مِنَ العِلمِ إِنَّكَ إِذاً لَمِنَ الظَّالِمِينَ) [البقرة: ١٤٥] قال: (قد يقول قائل: إن قريباً من هذه الجملة تقدم عند قوله تعالى: (قُل إِنَّ هُدَى اللهِ هُوَ الهُدى وَلَئِنِ اتَّبَعتَ أَهواءَهُم بَعدَ الَّذِي جاءَكَ مِنَ العِلمِ مَا لَكَ مِنَ اللهِ مِن وَلِيٍّ وَلا نَصِيرٍ) [البقرة: ١٢٠] فعبر هنالك باسم الموصول (الذي) وعبر هنا باسم الموصول (ما)، وقال هنالك «بعد» وقال هنا «من بعد»، وجعل جزاء الشرط هنالك انتفاء ولي ونصير، وجعل الجزاء هنا أن يكون من الظالمين، وقد أورد هذا السؤال صاحب «درة التنزيل وغرة التأويل» وحاول إبداء خصوصيات تفرق بين ما اختلفت فيه الآيتان ولم يأت بما يشفي، والذي يرشد إليه كلامه أن نقول إن (الذي) و (ما) وإن كانا مشتركين في أنهما اسما موصول إلا أنهما الأصل في الأسماء الموصولة، ولما كان العلم الذي جاء النبيء صلى الله عليه وسلم في غرض الآية الأولى هو العلم المتعلق بأصل ملة الإسلام وببطلان ملة اليهود وملة النصارى بعد النسخ، وبإثبات عناد الفريقين في صحة رسالة محمد صلى الله عليه وسلم وذلك ابتداء من قوله تعالى:

---

(١) . البحر المحيط ٢: ٧٦١.

(وَقالُوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَداً سُبحانَهُ) [البقرة: ١١٦] إلى قوله: (قُل إِنَّ هُدَى اللهِ هُوَ الهُدى) [البقرة: ١٢٠]، فلا جرم كان العلم الذي جاء في ذلك هو أصرح العلم وأقدمه، وكان حقيقا بأن يعبر عنه باسم الموصول الصريح في التعريف.

وأما الآية الثانية التي نحن بصددها فهي متعلقة بإبطال قبلة اليهود والنصارى، لأنها مسبوقة ببيان ذلك ابتداء من قوله: (سَيَقُولُ السُّفَهاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُم عَن قِبلَتِهِمُ الَّتِي كانُوا عَلَيها) [البقرة: ١٤٢] وذلك تشريع فرعي فالتحذير الواقع بعده تحذير من اتباع الفريقين في أمر القبلة وذلك ليس له أهمية مثل ما للتحذير من اتباع ملتهم بأسرها فلم يكن للعلم الذي جاء النبيء في أمر قبلتهم من الأهمية ما للعلم الذي جاءه في بطلان أصول ملتهم، فلذلك جيء في تعريفه باسم الموصول الملحق بالمعارف وهو (ما) لأنها في الأصل نكرة موصوفة نقلت للموصولية.

وإنما أدخلت (من) في هذه الآية الثانية على (بعد) بقوله: من بعد ما جاءك من العلم لأن هذه الآية وقعت بعد الآية الأول في سورة واحدة وليس بينهما بعيد فصل فكان العلم الذي جاءه فيها من قوله: ما تبعوا قبلتك هو جزئي من عموم العلم الذي جاء في إبطال جميع ملتهم، فكان جديرا بأن يشار إلى كونه جزئيا له بإيراد (من) الابتدائية) [1].

(١) . التحرير والتنوير ٢: ٣٨.

الخاتمة:

أهم نتائج البحث:

١. ذكرتُ معنى الموصول في اللغة وأن الوَاو وَالصَّاد وَاللام: أَصلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى ضَمّ شَيءٍ إِلَى شَيءٍ حَتَّى يَعلَقَهُ. وَوَصَلتُهُ بِهِ وَصلاً. وَالوَصلُ: ضِدُّ الهِجرَانِ. وَمَوصِلُ البَعِيرِ: مَا بَينَ عَجُزِهِ وَفَخِذِهِ. وَالوَاصِلَةُ فِي الحَدِيثِ: الَّتِي تَصِلُ شَعرَهَا بِشِعرٍ آخَرَ زُوراً. وَيَقُولُ وَصَلتُ الشَّيءَ وَصلاً، وَالمَوصُولُ بِهِ وِصلٌ بِكَسرِ الوَاوِ.

وَمِنَ البَابِ الوصيلةُ: العِمَارَةُ وَالخِصبُ. لِأَنَّهَا تَصِلُ النَّاسَ بَعضَهُم بِبَعضٍ، وَإِذَا أَجدَبُوا تَفَرَّقُوا. وَالوَصِيلَةُ: الأَرضُ الوَاسِعَةُ، كَأَنَّهَا وُصِلَت فَلَا تَنقَطِعُ. أَمَّا الوَصِيلَةُ مِنَ الغَنَمِ فِي قَولِهِ تَعَالَى: (وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ) [المائدة: ١٠٣].

٢. وبينت معنى الموصول في الاصطلاح وأنَّ الموصول: ما لا يكون جزءاً تاماً إلا بصلة وعائد، وأن الموصول: هو ما لا يتم جزأ إلا بصلة وعائد.

٣. ثم انتقلتُ إلى ذكر القواعد التي تتعلق بالموصول عند المفسرين وقسمتُ هذه القواعد إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: قواعد عامة في الموصول

المبحث الثاني: قواعد في معنى الموصول

المبحث الثالث: قواعد في الموصول والصفة

وقد وصلت القواعد التي استخرجتها من كلام المفسرين إلى خمس وعشرين قاعدة.

وظهر في ذلك الترابط بين علم اللغة العربية وعلم التفسير، فعلى قدر المعرفة باللغة تكون المعرفة بالتفسير لكلام الله سبحانه وتعالى، سبحانَكَ لا علمَ لنا إلَّا ما علَّمتنا إنَّك أنت العليم الحكيم.

أهم التوصيات:

١. دراسة موضوع الموصول عند علماء اللغة عامةً، والموصول عند أحد اللغويين.

٢. دراسة الموصول عند المفسرين عامةً، أو عند أحد المفسرين.

٣. دراسة الاختلافات بين العلماء التي يكون سببها علوم اللغة العربية.

وصلَّى الله وسلَّم وبارك على سيِّدنا محمَّد عدد ما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون، والحمدُ لله ربِّ العَالمين.

المصادر والمراجع

القرآن وعلومه:

. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة الأولى.

. مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (المتوفى: ٢٠٩هـ)، تحقيق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة ١٣٨١ هـ.

. تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.

. معانى القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ-١٩٩٠م.

. جامع البيان في تفسير القرآن للطبري، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ - ٣١٠)، تحقيق: مكتب التحقيق بدار هجر، دار هجر، الطبعة الأولى.

. معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.

. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٦٠هـ -١٩٤١م).

. الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي

القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

. التَّفسِيرُ البَسِيط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

. دَرجُ الدرر في تَفسِيرِ الآيِ والسوَر، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)، تحقيق: وَليد بِن أحمد بن صَالِح الحُسَين، إياد عبد اللطيف القيسي، مجلة الحكمة، بريطانيا، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ -٢٠٠٨م.

. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل، العلامة جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٤٦٧ . ٥٣٨ هـ)، دار الكتاب العربي . بيروت، سنة الطبع: ١٤٠٧هـ.

. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

. إعراب القرآن المنسوب للزجاج، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصفهاني الباقولي (المتوفى: نحو ٥٤٣هـ)، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتب اللبنانية، بيروت، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠ هـ.

. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد

السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

. فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (المتوفى: ٧٤٣هـ)، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

. إعراب القرآن للأصبهاني، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (المتوفى: ٥٣٥هـ)، (فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية – الرياض)، الطبعة الأولى، ١٤١هـ – ١٩٩٥م.

. مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ.

. الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني (المتوفى: ٦٤٣هـ)، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م.

بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

. تُحفَةُ الأَقرَانِ في مَا قُرِئ بِالتَّثلِيثِ مِن حُرُوفِ القُرآنِ، أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي ثم البيري، أبو جعفر الأندلسي (المتوفى: ٧٧٩هـ)، كنوز أشبيليا – المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٨٢هـ-٢٠٠٧م.

. تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (المتوفى: ٧١٠هـ)، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ -١٩٩٨م.

. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، الطبعة ١٤٢٠هـ.

. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

. عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.

. البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

. التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: ١٩٨٤هـ.

. اللغة العربية وعلومها:

. العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

. علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

. رسالة الحدود، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (المتوفى: ٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.

. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية — الكويت.

. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧م.

. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

. الوجوه والنظائر لأبي هلال العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، حققه وعلق عليه: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.

. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (المتوفى: ٥٧٣هـ)، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت)، دار الفكر (دمشق)، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

. نتائج الفكر في النَّحو للسهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢-١٩٩٢م.

. الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (المتوفى: ٦٤٦ هـ)، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠م.

. أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

. شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

. شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

. التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨م.

. توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطالبي الملقب بالمؤيد بالله (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر

الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ –١٩٩٢م.

. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار)، دار الدعوة.

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
١	مقدمة	٣
٢	الفصل الأول: الموصول في اللغة العربية	٦
٣	المبحث الأول: معنى الموصول في اللغة	٦
٤	المبحث الثاني: معنى الموصول في الاصطلاح	٨
٥	الفصل الثاني: قواعد الموصول عند المفسرين	٩
٦	المبحث الأول: قواعد عامة في الموصول	٩
٧	١. قاعدة: (لا يُفَرَّقَ بين الصِّلَةِ والمَوصولِ)	٩
٨	٢. قاعدة: (الصِّلَةُ لا تُقَدَّمُ عَلى المَوصولِ)	١١
٩	٣. قاعدة: (الصِّلَةُ لَا تعمَلُ فِي المَوصُولِ ولا فِيمَا قَبلَ المَوصُولِ)	٢٠
١٠	٤. قاعدة: (الصِّلَةُ تَتَنزَّلُ مِنَ الموصولِ منزلةَ الجزءِ مِنَ الاسمِ غيرِ الموصولِ)	٢٥
١١	٥. قاعدة: (الصِّلَةُ يُؤتَى بها لِلإيضَاحِ والتَّبيينِ)	٢٥
١٢	٦. قاعدة: (لا يجوزُ العَطفُ على الموصولِ حتَّى يَنقضي بِصِلَتِه)	٢٨
١٣	٧. قاعدة: (الغَالبُ في المَوصولِ هو علمُ المخاطبينَ بِالصِّلَةِ)	٣٢

١٤	٨. قاعدة: (الصِّلَةُ المُظهَرَةُ تَقُومُ مقامَ المُضمَرَةِ)	٣٥
١٥	٩. قاعدة: ((ذَا) مَعَ الاستفهامِ تَتحوَّلُ إلى اسمٍ مَوصُولٍ مُبهَمٍ)	٣٧
١٦	١٠. قاعدة: (قَد يُحذَفُ العَائدُ إلى المَوصولِ)	٣٨
١٧	١١. قاعدة: (المَوصُولُ مِن صِيَغِ العُمُومِ)	٥٢
١٨	١٢. قاعدة: ((ما) الموصولةُ أعمُّ من (مَن))	٥٣
١٩	١٣. قاعدة: (مَن ومَا والذي، لا يُوصَلنَ بِالأمرِ والنَّهي إلَّا بِمَا يُضمَرُ مَعَها مِن ذكرِ الخبرِ، وأنَّ لامَ القسمِ إذا جاءت مع هذه الحروفِ فلفظُ القسمِ وما أشبه لفظه مُضمَرٌ مَعَها)	٥٤
٢٠	١٤. قاعدة: (**الظَّرفُ إذا وَقَعَ صِلَةً أوغلَ في شبهِ الفِعلِ لِاعتمادِه على الموصولِ، فعَمِلَ عملَ الفِعل**)	٦٠
٢١	١٥. قاعدة: ((أي) اسمٌ مَوصولٌ مُبهَمٌ مثلُ (مَا) وزِيدَت بَعدَها (مَا) لِلتَّأكِيدِ لِيصيرَ الموصُولُ شَبِيهاً بأسماءِ الشَّرطِ)	٦١
٢٢	١٦. قاعدة: (قَد يُشرب (أي) مَعنَى المَوصُولِ ومَعنَى الشَّرطِ ومَعنَى الاستفهامِ ومَعنَى التَّنويهِ بِكاملٍ ومَعنَى المُعَرف بـ(أل) إذا وُصِلَ بِندائِه)	٦١

٢٣	١٧. قاعدة: (الفَاءُ الدَّاخلةُ عَلى خبرِ الموصولِ لِتنزِيلِ المَوصُولِ منزلة الشَّرطِ)	٦٣
٢٤	المبحث الثاني: قواعد في معنى الموصول	٦٧
٢٥	١٨. قاعدة: (قَد يَدُلُّ الموصولُ على التَّعظيمِ)	٦٧
٢٦	١٩. قاعدة: (تعليقُ الخبرِ على الموصولِ وصِلَتِه قَد يُومئُ إلى وجهِ بناءِ الخبرِ وعِلَّتِه)	٦٨
٢٧	٢٠. قاعدة: (الموصولُ يأتِي لِمَا يَأتِي لَه المُعَرَّف بِالَّلامِ)	٧٢
٢٨	المبحث الثالث: قواعد في الموصول والصفة	٧٤
٢٩	٢١. قاعدة: (الصِّفَةُ تُخَصِّصُ المَوصُوفَ، كمَا أنَّ الصِّلَةَ تُخَصِّصُ المَوصُولَ)	٧٤
٣٠	٢٢. قاعدة: (المَوصولُ مَتَى وُصِفَ بِمَعرِفةٍ أو بِمَا يُقَاربُ المعرفة استغنى بِوصفِ الموصولِ عَن صِلَتِه)	٧٧
٣١	٢٣. قاعدة: ((ال) الدَّاخلةُ عَلى الأوصافِ المُشتَقَّةِ بِمَنزِلةِ اسمِ المَوصُولِ غالباً)	٧٨
٣٢	٢٤. قاعدة: (الحَذفُ في الصِّفةِ أحسَنُ منه فِي الصِّلَةِ)	٧٨
٣٣	٢٥. قاعدة: ((ما) في الأصلِ نَكِرةٌ مَوصُوفةٌ ولكنَّها نُقِلَتِ لِلمَوصُولِيَّةِ)	٨٤
٣٤	الخاتمة:	٨٦

٣٥	المصادر والمراجع	٨٨
٣٦	فهرس المحتويات	٩٦